أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

مركز
الدراسات
والبحوث

الشرطة المجتمعية: المفهوم والأبعاد

د. عبدالعزيز خزاعلة

الرياض
١٤١٩هـ - ١٩٩٨م

١٩٩

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

الشرطة المجتمعية: المفهوم والأبعاد

د. عبدالعزيز خزاعلة

الطبعة الأولى

الرياض

١٤١٩هـ - ١٩٩٨م

المحتويـــات

التقديـــم ٣

المقدمـــة ٥

الفصل الأول :الإطار المنهجي للدراسة ١١

أولاً أهداف الدراســة .. ١١

ثانياً تساؤلات الدراسة ١١

ثالثاً الإجراءات المنهجية ١٢

الفصل الثاني الدراسات السابقة ١٧

الفصل الثالث. الشرطة المجتمعية: المفهوم ٢٧

أولاً النظام الشرطي (الأمني) كأحد النظم الاجتماعية ٢٧

ثانياً الأبعاد الاجتماعية للعمل الشرطي ٣٣

ثالثاً الوظائف الاجتماعية للشرطة ٤٠

الفصل الرابع الشرطة المجتمعية: الأبعاد ٤٧

أولاً صورة الشخصية الشرطية ٤٧

ثانياً التعاون مع الشرطة ٥٠

ثالثاً الموقف من السلوك الانحرافي ٥٤

رابعاً · المجتمع والإجراءات الوقائية والعلاجية ٥٦

الفصل الخامس. الشرطة المجتمعية: دراسة ميدانية ٦٣

أولاً خصائص عينة الدراسة ٦٣

ثانياً الوظائف الاجتماعية للشرطة .. ٧٠

ثالثاً صورة الشخصية الشرطية ٧٢

رابعـــاً التعاون مع الشرطة ٨٣
خامســاً الموقف من السلوك الانحرافي ٨٧
سادســاً المجتمع والإجراءات الوقائية والعلاجية ٩٨
الخاتمـــة ١٠٣
المراجـــع ١٠٧

التقديـــــــم

يتعاظم دور رجال الأمن مع تزايد المهام الموكلة إليهم والتي يأخذ عدد كبير منها أبعاداً أكثر خطورة وأكثر اتساعاً ولقد ازداد تقدير المجتمع وهيئاته المختلفة لما يقوم به رجال الأمن من أعمال وتضحيات قادت عدداً منهم إلى تقديم أرواحهم دفاعاً عن أمن الوطن والمواطن معاً ومع تطور الوعي بأهمية الدور الاجتماعي لأجهزة الشرطة في مختلف الدول العربية، ومع ما نلاحظه اليوم من ارتفاع نسبة الجريمة والانحراف وظهور جرائم مستحدثة تتسم بالتعقيد والخطورة، تظهر أهمية دور المواطنين بدعم المؤسسة الأمنية وقيام قطاعات عديدة منهم بأعمال ترفد جهود رجال الأمن فيما ينعكس إيجاباً على حياة المواطنين أنفسهم وعلى مستوى الأمن والاستقرار في المجتمع الذي ينتمون إليه

ونعلم جميعاً أن المؤسسات الرسمية المسؤولة عن مكافحة الجريمة في أي مجتمع كان لا تستطيع لوحدها إنجاز هذه المهمة مهما بلغت من التطور ومهما امتلكت من الأجهزة والوسائل المساعدة التي تعينها على تنفيذ واجباتها على الوجه المطلوب لذا فإن مشاركة المواطنين ومساعدتهم لرجال الشرطة في حفظ الأمن ومكافحة الجريمة والوقاية منها أصبحت اليوم مطلباً لكل مجتمع

ولقد بدأ مفهوم الشرطة المجتمعية يأخذ أبعاداً متزايدة الاتساع نوعاً وكماً، ليشمل مهمات يمكن أن يقوم بها مختلف أفراد المجتمع ومؤسساته بدءاً من تلميذ المدرسة والأسرة وانتهاءً بالمؤسسات العامة كالإعلام والتربية وغيرها، وهي تبدأ كذلك بالتزام الفرد للسلوك السوي وتنتهي بالمساعدة في القبض على المجرمين أو منعهم من تنفيذ جرائمهم

إن مجتمعنا العربي الإسلامي الذي يقوم أساساً على قيم التكافل والتضامن الاجتماعي يعطي لمفهوم الشرطة المجتمعية بعداً دينياً ووطنياً لا نجده في المجتمعات الأخرى، لأن مكافحة الجريمة والانحراف والوقاية منهما لا تنفصل عن الرغبة في إحقاق الحق ونشر العدالة والأمن في المجتمع لذا فمن واجب المؤسسات التربوية والإعلامية بمختلف أنواعها أن تدفع الناشئة نحو الانخراط والإسهام بأعمال الشرطة المجتمعية في كل الدول العربية وتجعل من هذه الأعمال واجباً دينياً ووطنياً

وتأمل أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية من وضع هذه الدراسة المهمة بين أيدي رجال الأجهزة الأمنية والتربوية والإعلامية في الدول العربية، أن تجد فيها ما يعينهم في رسم البرامج والخطط الكفيلة بدعم فكرة الشرطة المجتمعية في الدول العربية

والله من وراء القصد،،،،

رئيس

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

أ.د. عبدالعزيز بن صقر الغامدي

المقدمـــة

موضوع هذه الدراسة هو الشرطة المجتمعية المفهوم والأبعاد، وموضوع الشرطة المجتمعية من الموضوعات الرئيسية التي يهتم بها علم الاجتماع وعدد من العلوم الاجتماعية الأخرى، فالشرطة تعتمد في وجودها وتطورها على المجتمع الذي يرفدها بالطاقات والموارد البشرية، ويخصص لها ما تحتاجه من أموال ومعدات تكنولوجية وكفاءات، كذلك يزود المجتمع أفراد الشرطة بالقيم والمعتقدات والأخلاق والأهداف التي تدفعهم نحو تحقيق الأمن والاستقرار

وتُمثل دراسة الشرطة كنظام اجتماعي مطلباً تنموياً ملحاً في الوقت الحاضر، فالنظام الشرطي جزءٌ من البناء الاجتماعي، ويرتبط معه بعلاقات وثيقة، إذ يرتبط بعلاقات دينامية بسائر النظم الاجتماعية الأخرى، كالنظام الاقتصادي والنظام التربوي والنظام السياسي، ولاشك أن دراسة الشرطة كنظام اجتماعي كفيل بإلقاء الضوء على مختلف مكونات المجتمع بجوانبه المختلفة

إن مسؤولية تحقيق الأمن والاستقرار ليست مسؤولية الشرطة، بل أصبحت مسؤولية وطنية تشارك فيها كافة الأجهزة الرسمية والشعبية إضافة إلى المواطنين، وتزداد أهمية المواطنين في الحد من الانحراف والجريمة عندما تأكد في معظم مجتمعات العالم أن عدد الجرائم المرتكبة يفوق بكثير عدد الجرائم المكتشفة ونظراً لأن خطر الجريمة يمكن أن يطال كافة أفراد المجتمع كان لابد من إشراك أفراد المجتمع بمسؤوليات شرطية من شأنها الحد من ظاهرتي الانحراف والجريمة

ومما لاشك فيه أن المجتمع يلعب دوراً هاماً في التصدي للجريمة والوقاية

منها والخدمة التي يؤديها المواطن لنفسه ولأعضاء مجتمعه قد تعجز عن أدائها كل المؤسسات الاجتماعية سواء من حيث الاحتياجات التي تحول دون وصول السارقين إلى بيته وماله، أو من حيث تعاونه مع رجال الشرطة في القبض على المجرمين وعلى العكس من ذلك فإنه إذا ما أسيء فهم نشاط الشرطة وفُسر على أنه ظلم، أدى ذلك إلى تصورات سالبة يحملها كل طرف تجاه الآخر حيث يؤدي ذلك إلى شيوع الجريمة والفوضى

ونظراً لأهمية أعضاء المجتمع في العمل الشرطي كان لابد من إشراك أفراد المجتمع في الأعمال الشرطية، وتبدأ الشرطة المجتمعية من المواطن المسؤول الذي يقوم بمجموعة من المسلكيات التي من شأنها تحقيق الأمن، ومن هذه المسلكيات إطاعة رجال الشرطة ومساعدتهم ومشاركتهم في أعمالهم إذا تطلب الأمر ذلك، وهذا يتحقق بتنمية المواقف المجابهة للسلوك الانحرافي والجريمة عند المواطن وتمتد الشرطة المجتمعية لتشمل كافة المؤسسات ذات العلاقة بالحد من الانحراف والجريمة لتشمل المدارس والجامعات ووسائل الإعلام فكما أن المدرسة لا تستطيع أداء دورها على الشكل الأفضل دون تعاون الأسرة والإعلام، كذلك فإن المؤسسة الشرطية لا تؤدي دورها على الوجه الأفضل بدون تعاون الأسرة والمدرسة وكافة المؤسسات الاجتماعية.

إن عمل الشرطة من الأعمال التي تزخر بالتضحيات ونكران الذات لذلك كان لابد من مشاركة أفراد المجتمع بواجبات رجل الشرطة للوقوف على طبيعتها، كتنظيم المرور والمحافظة على الآداب، والمحافظة على أمن وسلامة المنشآت العامة، وتلبية نداءات الاستغاثة وإسعاف المتضررين إذا طلب منهم ذلك إن هذه المشاركة تعمل على زرع الثقة والاحترام في نفوس المواطنين ورجال الشرطة

وقد جاءت الدراسة في مقدمة وخمسة فصول . تناول الفصل الأول الإطار المنهجي للدراسة ، وتناول الفصل الثاني الدراسات السابقة ، واشتمل الفصل الثالث الخاص بالشرطة المجتمعية المفهوم ، على ثلاثة عناصر هي . النظام الشرطي (الأمني) كأحد النظم الاجتماعية ، والبعد الاجتماعي للعمل الشرطي ، والوظائف الاجتماعية للشرطة أما الفصل الرابع الشرطة المجتمعية الأبعاد ، فقد اشتمل على الأبعاد التالية : صورة الشخصية الشرطية لدى كل من المواطن والشرطي ، التعاون مع رجال الشرطة ، والموقف من السلوك الانحرافي ، والمجتمع والإجراءات الوقائية والعلاجية أما الفصل الخامس والأخير فكان عبارة عن دراسة ميدانية لمفاهيم وأبعاد الشرطة المجتمعية على عينة من المجتمع الأردني وبعد ذلك تضمنت الدراسة خاتمة ومجموعة من التوصيات الخاصة بكل من المواطنين ورجال الشرطة

الفصـل الأول

الإطار المنهجي للدراسة

أولاً أهـداف الدراســة .

ثانيــاً تســاؤلات الدراسة

ثالثــا . الإجراءات المنهجية

الفصـل الأول

الإطار المنهجي للدراسة

أولا: أهداف الدراسة

١ ـ التعرف على علاقة النظام الشرطي (الأمني) بمختلف مكونات البناء الاجتماعي

٢ ـ التعرف على الأبعاد الاجتماعية للعمل الشرطي

٣ ـ التعرف على الوظائف الاجتماعية للشرطة

٤ ـ التعرف على صورة الشخصية الشرطية لدى كل من المواطن والشرطي

٥ ـ التعرف على مجالات التعاون بين المواطنين والشرطة

٦ ـ التعرف على موقف المواطنين من السلوك الانحرافي

٧ ـ التعرف على الإجراءات الوقائية والعلاجية من وجهة نظر كل من المواطنين والشرطة للحد من الجريمة

ثانياً: تساؤلات الدراسة :

تحاول الدراسة الراهنة الإجابة على مجموعتين من الأسئلة

المجموعة الأولى: تتعلق بمفهوم الشرطة المجتمعية، والتساؤلات التي يمكن أن تطرح في هذا الصدد هي

١ ـ ما علاقة النظام الشرطي (الأمني) بالنظم الاجتماعية الأخرى داخل البناء الاجتماعي؟

٢ ـ ما الأبعاد الاجتماعية للعمل الشرطي؟

٣ ـ ما الوظائف الاجتماعية للشرطة؟

المجموعة الثانية تتعلق بأبعاد الشرطة الاجتماعية، والتساؤلات التي يمكن أن تطرح في هذا الصدد هي

١ ـ ما صورة الشخصية الشرطية لدى كل من المواطن والشرطي؟

٢ ـ ما موقف المواطنين من التعامل والتعاون مع جهاز الشرطة؟

٣ ـ ما موقف المواطنين من السلوك الانحرافي؟

٤ ـ ما الخطوات الاجتماعية الوقائية التي يمكن أن تتبعها الشرطة لكسب ثقة المواطنين؟

ثالثاً: الإجراءات المنهجية

اعتمدت الدراسة في الحصول على مادتها العلمية على مصدرين هما

الأول تمثل في الكتب والدراسات والأبحاث ذات العلاقة بموضوع الشرطة المجتمعية، حيث استفاد الباحث من ذلك في تحديد مفهوم الشرطة المجتمعية، ومهامها القديمة والحديثة، وعلاقة النظام الشرطي بالنظم الاجتماعية الأخرى، وأهمية التعاون المشترك بين المواطنين ورجال الشرطة

الثاني: تصميم استمارتي بحث نظراً لكثرة العوامل المشتركة بين كل البلدان العربية من لغة ودين وتقاليد إلى درجة أنها تمثل وحدة ثقافية واجتماعية متجانسة فإننا نعتقد أن مواقف المستجوبين الأردنيين تعكس إلى حد كبير مواقف بقية الأقطار العربية، حيث تم توزيع استمارتي بحث

الأولى على أعضاء من الأمن العام في المملكة الأردنية الهاشمية، حيث تم اختيار عيّنة نسبيّة ممثلة لكافة أفراد الأمن العام الأردني، من ذوي العلاقة والمتعاملين مباشرة مع المواطنين في مديريات الأمن العام، بالإضافة إلى أكاديمية الشرطة الملكية. وقد بلغ أفراد مجموع هذه العينة ٢٠٧ مائتان وسبعة أفراد. وتم اختيار هذه العيّنة بالتعاون مع مديرية الأمن العام (*) وقد تضمنت الاستبانة بالإضافة إلى المعلومات الأولية، أسباب الالتحاق بجهاز الشرطة، الأمن العام، والوظائف الاجتماعية للشرطة، صورة الشخصية الشرطية كما يراها رجل الأمن العام، وتقييم أفراد الشرطة لتعاون المجتمع معهم. وقد استغرقت عملية جمع المعلومات ٥٠ يوماً للفترة من ٣ يوليو ١٩٩٧ ٢٢ اغسطس ١٩٩٧م.

الثانية على عينة عشوائية من المجتمع الأردني بمختلف قطاعاته ومستوياته وقد بلغ حجم العينة ٤٥٧ مفردة وقد ضمنت الاستبانة بالإضافة إلى المعلومات الأولية، معلومات من صورة الشخصية الشرطية في ذهنية المواطن، والتعاون مع رجال الشرطة، وموقف المواطنين من السلوك الانحرافي، والخطوات الاجتماعية الوقائية وقد استغرقت عملية جمع المعلومات طوال شهري يونيو ويوليو ١٩٩٧م وسيتم الحديث عن خصائص العينتين في القسم الثالث من الدراسة والخاص بالدراسة الميدانية لبعض مفاهيم وأبعاد الشرطة المجتمعية

(*) يشكر الباحث كلاً من عطوفة اللواء محمد سعيد الطرزي مساعد مدير الأمن العام في المملكة الأردنية الهاشمية، والرائد محمد راتب، والنقيب محمد حلمي الصباغ، وكافة أفراد الأمن العام الذين أبدوا تعاوناً تاماً مع الباحث.

الفصـل الثاني
الدراسات السابقة

الفصـل الثاني

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي أجريت في مجالات الوقاية من الانحراف والجريمة، وأهمية التعاون ما بين الشرطة والمواطنين، والأدوار الاجتماعية لرجال الشرطة، وهي دراسات تشكل المفاهيم والأبعاد الأساسية للشرطة المجتمعية وسأستعرض تالياً عدداً من هذه الدراسات

١ - يرى محمد عيسى برهوم ، أن الاسباب التاريخية والظروف السياسية هي التي أدت إلى وجود هوّة سحيقة بين رجل الشرطة والمجتمع ممثلاً بأجياله الصاعدة، فبدلاً من أن يُنظر إلى رجل الشرطة على أنه الشخص الذي يحافظ على سلامة وأمن المواطن، ينظر إليه كمهدد لهذه السلامة وذلك الأمن ويتساءل عن المسؤول عن وجود هذه الهوّة بين المواطنين والشرطة، هل هو رجل الشرطة أم المواطن، أم الإثنان معاً؟ ويرى أن رجل الشرطة في المنطقة العربية قد لعب تاريخياً دور المنفذ لرغبات السلطة التي لا تتفق مع رغبات الجمهور ولا تخدم الشرطي في نقل الصورة الحقيقية عن نفسه وعن دوره في تلبية رغبات مواطنيه وخدمتهم ويضيف أن الحاجة الاجتماعية هي التي دعت إلى قيام جهاز رسمي يقوم بمهمة الضبط الاجتماعي، إلى جانب أدوات الضبط الأخرى. ويقول تنبع الحاجة إلى هذه الأدوات من الضبط، من حاجة أي مجتمع مهما صغر حجمه إلى ضبط سلوك أفراده والتنبؤ بمثل هذا السلوك إن نظام المجتمع يستند إلى مجموعة من الأوامر المتشابكة، يقبل الفرد بموجبها القيام بمجموعة من الواجبات ويتوقع في المقابل أن تؤدي له مجموعة من الحقوق ولا يمكن لمجتمع من المجتمعات أن

يعمل بانتظام إلا اذا أدى أفراده معظم أدوارهم ومهامهم بنجاح، وتلقوا في المقابل حقوقهم كاملة غير منقوصة من هنا يبرز اعتمادنا على رجال الشرطة في حمايتنا حتى نقوم بهذه الأدوار من أجل المحافظة على سلامة النظام الاجتماعي وبعد ذلك يحدد عدداً من المجالات الاجتماعية لرجال الشرطة، مثل تقصي أسباب الجريمة، وحل المشكلات الاجتماعية، ومكافحة الرذيلة، وتؤكد الدراسة على أهمية الروابط الإنسانية والاجتماعية ودورها في توجيه المواطنين[1]

٢ ـ في دراسة لأحمد صالح العمرات بعنوان، الشرطة والمواطن : مفهوم الوظيفة الشرطية ودور المواطن فيها، يرى الباحث أن للمواطن دوراً فعالاً في تحقيق أهداف الشرطة، وهذا الدور يمكن أن يُنظر إليه من ناحيتين وقائية تتمثل في تحصين الفرد لنفسه من وقوعه ضحية للإجرام والانحراف وتجنيب أبنائه وأفراد أسرته ارتكاب الأفعال المجرمة أو الوقوع ضحية لها وعلاجية أو قضائية وتتمثل في الإسهام في مجالات مساعدة رجال الشرطة في القبض على المجرمين، وذلك من خلال التبليغ والشهادة والمحافظة على مسرح الجريمة وغيرها من الأعمال التي تساعد رجال الشرطة على الوصول إلى مرتكبي الأفعال المجرمة بأقصر وقت وبأقل التكاليف

وحتى يقوم المواطن بدوره الفعال في مجال زيادة فعالية العمل الشرطي، فلابد أولاً من أن يكون مقتنعاً بأهمية دوره، وثانياً على علاقة وطيدة وحميدة مع رجال الشرطة، ولذلك فإنه ينبغي التعرف على

---

(١) محمد، عيسى برهوم. «الدور الاجتماعي للشرطة من وجهة نظر علم الاجتماع» *المجلة الجنائية القومية*، عدد ٣، مجلد ١٧، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، نوفمبر، ١٩٧٤، ص ص ٤٥٥ ـ ٤٧٣

طبيعة العلاقات بين المواطنين ورجال الشرطة، من أجل تبصير المواطنين بماهية العمل الشرطي، عن طريق القيام بحملات إعلامية مستمرة هدفها الأساسي تعريف المواطن بالشرطة وبما تهدف إليه، وكيفية مساعدتها لزيادة أمن وأمان المواطن

كذلك ينبغي تعليم رجال الشرطة أصول تطبيق المبادئ السلوكية الإنسانية في تعاملهم مع المواطنين وفي أثناء تأديتهم لأعمالهم المختلفة وحتى أثناء حياتهم العادية، لأن سلوكهم يؤثر في كيفية قبول المواطن لهم ولأعمالهم؟[1]

٣- يقدم العقيد الدكتور عماد حسين عبدالله في دراسته المعنونة: إدارة الأمن في المدن الكبرى نموذجاً مقترحاً يعتمد على مشاركة عدد من الأجهزة (المؤسسات) في عملية التخطيط الأمني في المدن الكبرى، سواء كانت هذه المؤسسات ذات طابع وقائي أو قمعي أو علاجي، ومن هذه المؤسسات، التعليم والعمل والصحافة والإعلام والمؤسسات الدينية، ومؤسسات رعاية الشباب والشؤون الاجتماعية والتمويس، والتنظيمات الاجتماعية الأهلية الطوعية، والمؤسسات الصحية والقضائية

ويرى أن المقصود بالمشاركة يختلف من مدينة لأخرى وبحسب الحاجة إليه، فيمكن أن تقتصر المشاركة على تقديم المعلومات مباشرة من هذه الأجهزة إلى مركز المعلومات الأمني والتي يمكن أن تفيد الأجهزة الأمنية عن إعداد الخطة الأمنية، وأيضاً إنشاء مركز اتصال

---

(١) احمد، صالح العمرات. *الشرطة والمواطن: مفهوم الوظيفة الشرطية ودور المواطن فيها* ١٩٩٠م.

يصبح من اختصاصه توجيه هذه الأجهزة لتنفيذ السياسات الأمنية المختلفة وتوعيتها بالدور الذي يمكن أن تؤديه في هذا الشأن، وكذلك استقبال ردود الفعل عن مدى ملاءمة هذه السياسة للتنفيذ أو التطبيق وما هي الصعوبات التي تصادفها فالواقع أن الظواهر الإجرامية خاصة في هذا العصر لا تعتمد على أجهزة الشرطة وحدها في عمليات المكافحة، بل يجب أن تشاركها المؤسسات ذات العلاقة، فإذا ما أريد مثلاً التخطيط لمكافحة ظاهرة تعاطي المواد المخدرة بين الشباب في إحدى المدن الكبرى فإن ذلك يستلزم مشاركة عديد من مؤسسات المدينة مثل المؤسسات الصحية، ومؤسسات الأوقاف، والصحة والشباب بالإضافة إلى مؤسسات أخرى [1]

٤ ـ قام د. مصطفى النصراوي بدراسة ميدانية بعنوان قياس الوعي الأمني لدى الجمهور العربي، وشملت الدراسة عينة حجمها ٢٠٨ أشخاص (١١٦ من الأردن و٩٢ من السودان)، وهذه العينة مكوّنة لمختلف الشرائح الاجتماعية، وقد ركزت الدراسة على محوّرين أساسيين محوّر عام: يتصل بالوعي الأمني لدى الجمهور العربي بصفة إجمالية أي بدون مقارنة مختلف شرائحه ومحور مقارن، يهتم بدراسة اختلاف درجات الوعي الأمني عند خمس فئات مهنية هي التجار والمزارعون والموظفون والعمال والطلاب.

وقد بينت الدراسة أن الجمهور العربي لا يميل في مجمله إلى إغراء المجرمين، وتعتقد الغالبية أن رسالة رجال الأمن في المجتمع رسالة هامة

---

(١) عماد، حسين عبدالله *إدارة الأمن في المدن الكبرى*. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٩٩١م.

ويميلون إلى التعاون معهم، وأن الاغلبية تتصدى لمقاومة المجرمين لكن بدون الاعتماد على التدخل المباشر، بل تحبذ اللجوء إلى الجهاز الأمني، ولا ترغب أغلبية المبحوثين في التستر على الفارين من العدالة وهو ما عبرت عنه أقسام الدراسة التي شملت، عدم إغراء المجرمين على ارتكاب جرائمهم، تعامل الجمهور مع رجال الأمن مجابهة المجرمين، عدم التستر على الفارين من العدالة والإدلاء بالشهادة، احترام النظام والقانون، وإدراك أهمية الوعي الأمني[1].

٥ ـ تناولت عطاف المومني الدور الاجتماعي للشرطة وأثره في الوقاية من الجريمة والانحراف دراسة ميدانية لبعض المراكز الأمنية في مدينة عمان بالأردن وهدفت الدراسة إلى التعرف على الأساليب التي تستخدمها المراكز الأمنية العاملة في العاصمة الأردنية للوقاية من الجريمة، والخدمات التي يقدمها جهاز الشرطة في مراكز الإصلاح والتأهيل لمنع العودة إلى الجريمة وتوصلت الباحثة إلى أن جهاز الشرطة نادراً ما يقوم ببعض الأدوار التي هي من أهم النشاطات الاجتماعية، والتي تتمثل في توفير فرص عمل للشباب وعدم وجود باحث اجتماعي داخل كل مركز أمني يعمل على حل المشكلات التي يمكن السيطرة عليها دون اللجوء إلى المحاكم، وعدم وجود رعاية لاحقة للمفرج عنهم من خلال توفير فرص عمل لهم أو مساعدتهم على إيجاد عمل وأظهرت الدراسة أن هناك عدداً من المعوقات التي تحد من فعالية الأداء في جهاز الشرطة، كان أبرزها سلبية المواطن وعدم تعاونه مع رجال الشرطة سواء

---

(١) مصطفى، النصراوي. *قياس الوعي الأمني لدى الجمهور العربي* الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٩٩٢م.

بحماية نفسه أو التبليغ عن محاولات لارتكاب الجريمة، وهذا مخالف لبعض ما جاءت به دراسة مصطفى النصراوي

وبينت الدراسة أن هناك تقصيراً من قبل جهاز الشرطة بالنسبة لإعداد المتدربين على الحرف داخل مراكز الإصلاح (السجون)، حيث أظهرت الدراسة قلة عدد المتدربين، وقلة الدعم المقدم لأسر المسجونين، وبينت الدراسة أيضاً أن جهود رجال الشرطة تتركز بشكل واضح حول التوعية المرورية أكثر من التوعية الجنائية، بالرغم من الارتفاع المستمر لمعدلات الجريمة [1]

٦ ـ أجرى تحسين منصور دراسة ميدانية بعنوان العلاقات العامة والصورة الذهنية لجهاز الشرطة في شمال الأردن وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على الصورة الذهنية لجهاز الشرطة في المجتمع الأردني، وما هو دور العلاقات العامة في جهاز الشرطة في تعديل أو تدعيم هذه الصورة؟ وقد أجريت الدراسة على عينة عرضية مكونة من ٣٨١ شخصاً من سكان شمال الأردن.

وقد بينت الدراسة أن شرطة النجدة تمثل الجهاز الأول في أجهزة الشرطة من حيث الأهمية النسبية للمواطن تليها شرطة السير (المرور) وأن التعامل الشخصي مع رجال الشرطة يعد من أهم المصادر في تكوين الصورة الذهنية لجهاز الشرطة، وأن عوامل القرابة والجيرة، والتفرقة في المعاملة، وإنجاز خدمة المواطن، وتميز رجل الشرطة، تعتبر من العوامل الأساسية في تكوين هذه الصورة وبينت الدراسة أن ٩ , ٥٠٪

(١) عطاف، ذياب المؤمني *الدور الاجتماعي للشرطة وأثره في الوقاية من الجريمة والانحراف في الأردن*. رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٦م.

من أفراد العينة يعتقدون أن علاقة المواطن بالشرطة هي علاقة جيدة، في حين ترى النسبة الباقية أن العلاقة هي عكس ذلك ويقترح منصور قيام إدارة العلاقات العامة بالشرطة باتخاذ إجراءات عملية لتحسين الصورة الذهنية لرجل الشرطة عند المواطن[1]

---

(١) تحسين، منصور العلاقات العامة والصورة الذهنية لجهاز الشرطة في شمال الأردن *مجلد دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية*، مجلد ٢٤ (ملحق ١٩٩٧)، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٧م

الفصـل الثالث

الشرطة المجتمعية : المفهوم

أولاً النظام الشرطي (الأمني) كأحد النظم الاجتماعية

ثانيـاً الأبعاد الاجتماعية للعمل الشرطي .

ثالثـا الوظائـف الاجتماعيـة للشـرطة

الفصل الثالث

الشرطة المجتمعية : المفهوم

أولاً : النظام الشرطي (الأمني) كأحد النظم الاجتماعية:

من الجدير ذكره أن أي مجتمع من المجتمعات توجد به مجموعة من النظم المتداخلة، التي تعتمد بعضها على البعض الآخر، وأن أي خلل بأي نظام من هذه النظم سيؤدي إلى خلل في بقية النظم الأخرى ولا يمكن لأي مجتمع أن يعمل بانتظام إلا إذا قام معظم الأفراد بالمهام والأدوار المطلوبة منهم، فكل فرد يقوم بدوره حيث أن هذا الدور يتكامل مع أدوار الأفراد الآخرين، وكل فرد بحاجة إلى عمل الآخرين

ومن خلال هذه الرؤية تظهر الحاجة إلى رجل الشرطة في حماية أفراد المجتمع ليتمكنوا من القيام بأدوارهم بنجاح، وإذا كان لكل فرد في المجتمع دوره، فإن الدور الرئيسي لرجل الشرطة يتمثل في عملية الضبط الاجتماعي والتي تشير إلى كل الوسائل والعمليات التي تحقق الجماعة أو المجتمع عن طريقها انسجام وتوافق أعضائها مع التوقعات المطلوبة[1]

وقد ازدادت أهمية الشرطة المجتمعية بعد إدراك أهمية العلاقة العضوية بين الشرطة (النظام الأمني) والبناء الاجتماعي وتهتم الشرطة المجتمعية بالتعرف على دور العوامل الاجتماعية في فاعلية أجهزة الشرطة بحيث تكون هذه الأجهزة قادرة على تحقيق أهدافها الاجتماعية.

---

(١) محمد، عيسى برهوم، مرجع سابق، ص ٤٥٦

وزاد الاهتمام بالشرطة المجتمعية سواء من قبل العاملين في أجهزة الشرطة أو المختصين في علم الاجتماع، وذلك للتعرف على العلاقة المتبادلة ما بين مؤسسات الشرطة والمؤسسات الأخرى كالمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية والتعليمية وغيرها، والتي يتكون منها البناء الاجتماعي، حيث أن كل تغيير يطرأ على المؤسسات الشرطية لابد أن يؤثر على بقية المؤسسات، كما أن أي تغيير في مؤسسات المجتمع لابد أن يترك آثاره وانعكاساته على تركيب ووظائف المؤسسات الشرطية وهذا يعني أن هناك مهنيَّة شُرَطية تتكامل وتتساند مع وظائف المؤسسات الاجتماعية الأخرى، وتستند المهنية الشرطية إلى مجموعات من القيم التي تعزز التعاون ما بين النظام الشرطي والأنظمة الأخرى، وأن أي خلل في المهنيّة الشرطيّة أو طبيعة العلاقات مع المجتمع ينعكس سلباً على مؤسسة الشرطة والمؤسسات الأخرى وهو ما سأتحدث عنه بإيجاز في الفقرات التالية

١ ـ المهنيّة الشرطيّة

يهتم هذا الجانب بدراسة الشرطة كمهنة شأنها شأن المهن الأخرى، تتميز بأن أفرادها قد تخصصوا في المهنيّة الشرطيّة، بل هم أفراد ذو معايير سلوكية معينة، وتمثل محتويات أيدلوجيتهم (عقيدتهم) العسكرية ثقافة فرعية خاصة، يؤدي أسهامهم فيها إلى تكوين منظور مميز وسلسلة من الاتجاهات تُعرف بالعقلية الشرطية، وترتبط العناصر المختلفة بهذا المنظور بطبيعة الخدمة الشرطية والوسط الاجتماعي فالشرطة بهذا المعنى هي عبارة عن «قوة مدنيّة نظامية مسلحة نظمتها الدولة لصون الأمن الداخلي، وهي تتفق من حيث التزود بالسلاح مع الجيش كقوة نظامية تحفظ الأمن الداخلي»[1]

---

(١) مديرية الأمن العام *الأمن العام الأردني في ٦٠ عاماً ١٩٢٠ ـ ١٩٨٠* ص ٢

إن رجل الشرطة هو الممثل الأول للسلطة في الدولة، وإذا كان هناك ممثلون آخرون لهذه السلطة، فإن رجل الشرطة من بينهم هو الوحيد القادر عن طريق القوة على إخضاع الأفراد لهذه السلطة واقتران السلطة بالقوة بالنسبة لرجل الشرطة في نظر الناس هو سبب أزمة الشرطة معهم [1].

إن كافة أفراد جهاز الشرطة يمكن أن يكونوا شرطة مجتمعية إذا ما قاموا بتنفيذ الأنظمة القانونية بمستوى عال من المسؤولية بحيث يتجنبون كل ما يمكن أن يسيئ إلى علاقتهم مع المواطنين. فعليهم أن يتجردوا عن كل روح طائفية أو حزبية وأن يعملوا بتجرد كامل لمصلحة أفراد المجتمع ككل وليس لحساب فئة على حساب الغالبية العظمى من المجتمع كما أن عليهم الابتعاد عن الرشوة بكل أنواعها، وعدم أخذ أي شيء مهما كان صغيراً دون دفع ثمنه لأن هذه الصغائر من الأمور تترك آثاراً لا تمحى في نفسية المواطن «إن رجال الأمن هم أحوج الناس إلى اكتساب محبة الجماهير وكسب ثقتهم، ولا يتأتى ذلك إلا إذا ارتاحت هذه الجماهير لتصرفات رجال الشرطة واعتبرتهم الفئة الأمينة على مصالحها»[2]

٢ ـ المجتمع والشرطة العلاقة التبادلية

يهدف ميدان الشرطة الاجتماعية كنظام اجتماعي، أي بوصفه مجموع المؤسسات النظامية إلى إشباع حاجات الناس في المحافظة على الأمن والطمأنينة، وعليه فإن موضوع العلاقة التبادلية بين جهاز الشرطة والمجتمع

---

(١) محمد، نيازي حتاته. «الدور الاجتماعي والإنساني للشرطة في مفهومها الحديث» *المجلة العربية للدفاع الاجتماعي*، عدد ١٤، الرباط، المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة، ١٩٨٢، ص ٤٣

(٢) محمد، عيسى برهوم. مرجع سابق، ص ٤٦٦

أمر بالغ الأهمية، حيث تعتبر تصورات أفراد المجتمع لمكانة رجل الشرطة، والأدوار التي يقوم بها من القضايا الأساسية في هذا الموضوع

تعتمد الشرطة في وجودها وتطورها على المجتمع، فالمجتمع هو الذي يرفدها بالطاقات والموارد البشرية، ويخصص لها ما تحتاجه من أموال ومعدات تكنولوجية وكفاءات، كذلك يزود المجتمع أفراد الشرطة بالقيم والمعتقدات والأخلاق والأهداف التي توحدهم وتزيل الخلافات والانقسامات التي يمكن أن تحدث بينهم لتمكينهم من تحقيق أهدافهم القريبة والبعيدة

من جانبها تؤدي الشرطة الكثير من الوظائف الأساسية للمجتمع، فهي التي تصون أمنه واستقراره. وعليه فإن العلاقة متبادلة بين الشرطة ومؤسساتها المختلفة، والمؤسسات السياسية والاقتصادية والأسرية والتعليمية المختلفة التي يتكون منها البناء الاجتماعي وأي تغيير يحدث على جهاز الشرطة كتغير حجمها أو ايدولوجيتها أو سياساتها أو أحكامها أو نُظمها أو معداتها التكنولوجية لابد وأن تؤثر على المؤسسات الاجتماعية الأخرى.

وهنا لابد من الإشارة إلى السلطة التي تتمتع بها الشرطة، فالسلطة لم توضع في يد الشرطة لحماية الشرطة، ولكن لحماية المجتمع من شرور الإجرام، واتخاذها وسيلة للطغيان والاستبداد أو الكبرياء أو الاستعلاء على الناس هو جريمة في حد ذاته، بل هو تحويل السلطة من خدمة الأمن إلى خدمة الجريمة إن ثقة الناس بالشرطة هي مصدر سلطتها، وليست السلطة هي مصدر ثقة الناس فيها [1] إن شرعية الشرطة ومبرر وجودها-

---

(١) محمد، نيازي حتاته، مرجع سابق، ص ٤٥

شأنها في ذلك شأن كافة أجهزة الدولة ـ يكمن في قيامها بدورها المرسوم لخدمة المجتمع ، وبالتالي فإنها تُعرَّضْ هذه الشرعية للتساؤل إذا ما تراخت في القيام بواجبها أو إذا ما أساءت استخدام مالها من سلطات ، ضاربة بذلك مصالح الأفراد وحرياتهم عرض الحائط

من هذا يتضح أن لعلاقة الشرطة مع المجتمع جانبين

الأول هو الجانب الإيجابي ويتمثل في حسن أداء الشرطة لوظيفتها

الثاني هو الجانب السلبي ويتمثل في استغلال مالها من سلطات حفاظاً على حقوق أفراد المجتمع وحرياتهم . فرجل الشرطة هو قبل كل شيء فرد عادي من أفراد المجتمع وترسيخ العلاقة الإيجابية بينه وبين المواطن متوقف على مقدار فهم رجل الشرطة لهذه الحقيقة ، وتجارب أفراد المجتمع معه في أدائه لوظيفته وإحساسهم بما يقدمه لهم من خدمات دون تجاوز يؤدي بحرياتهم الفردية وكرامتهم

إن الدور الجديد لرجل الشرطة لم يعد يقتصر على أداء الوظيفة التقليدية لها في منع الجرائم وتعقب مرتكبيها وإنما امتد ليشمل كفالة الطمأنينة والأمن للمواطنين في كافة المجالات[1]

إن أجهزة الشرطة لم تعد تستطيع أن تعيش بمعزل عن التيارات أو الظواهر أو الاتجاهات الاجتماعية في الدولة ، وأن رجالها لم يعودوا قادرين على الانفراد بانفسهم بعيداً عن الشعب ، ولذلك يخطئ خطأ جسيماً من يتصور من قادة الشرطة أو رؤسائها أن اندماج الشرطة في المجتمع واستمرار

---

(١) احمد ، عصام الدين مليجي مفهوم الشرطة في خدمة المجتمع وأساليب تطبيقه . *في نحو استراتيجية عربية للتدريس في الميادين الأمنية* الرياض المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، ١٩٨٨ ، ص ص ٣٢-٣٤

هذه القيم فإنها تحظى باحترام وتقدير أعضاء المجتمع، أما إذا حاولت أن تنتهك هذه القيم، كالاعتقال، والإهانة، واقتحام المنازل دون إذن مسبق، فإنها ستؤدي حتماً إلى علاقة سلبية بين المواطنين وأجهزة الشرطة « إن حق المواطنين في المحافظة على أمنهم وسلامة ممتلكاتهم لا يمكن أن يتأتى إلا من خلال محاربة القيم المضادة التي تتعارض مع القيم السائدة في المجتمع ومنع الأشخاص الذين يتبنون هذه القيم التي تتعارض مع مصلحة المجتمع وتهدد سلامته من فرض قيمهم أو محاولة التعبير عنها»[1]

ثانياً : الأبعاد الاجتماعية للعمل الشرطي:

يعتبر العمل الشرطي ضرورة من ضرورات الحياة، لتحقيق الأمن الذي يُعد من الحاجات الأساسية لأي مجتمع، ولا يمكن الاستغناء عنه، فبوساطته يتحقق الإنجاز والازدهار، وبدونه تعم الفوضى والمشكلات وقد نص القرآن الكريم في الكثير من الآيات المباركة على أهمية الأمن، قال تعالى في كتابه العزيز على لسان سيدنا إبراهيم عليه السلام ﴿وإذْ قال إبراهيمُ ربِّ اجعلْ هذا بلداً آمناً وارزُق أهلهُ من الثمرات من آمن منهم بالله واليوم الآخر﴾[2]

وعلى الرغم من أن مسؤولية توفير الأمن تقع على عاتق جهاز الشرطة بالدرجة الأولى، الذي يعتبر أحد أهم المؤسسات الاجتماعية في المجتمع، إلا أن توفير الأمن هو من مسؤولية كافة الأجهزة والمؤسسات الحكومية والأهلية وكل المواطنين وتزداد أهمية المواطنين في توفير الأمن والحد من

---

(١) محمد، عيسى برهوم مرجع سابق، ص ٤٦٢

(٢) سورة البقرة، الآية ١٢٦

الانحراف والجريمة بعدما تأكد في معظم مجتمعات العالم أن عدد الجرائم المرتكبة يفوق بكثير عدد الجرائم المكتشفة

ونظراً لأن خطر الجريمة والانحراف يمكن أن يطال كافة أفراد المجتمع، فإنه لابد من إشراك أفراد المجتمع بمسؤوليات شرطية من شأنها الحد من ظاهرتي الانحراف والجريمة إن التكامل بين دور الدولة المتمثل في المؤسسات والأجهزة الرسمية ودور المجتمع المتمثل بتنظيماته الشعبية المدنية ضرورة حياتية لا غني عنها، ولا يقتصر ذلك على الميدان الأمني، بل يهم معظم الميادين، فكلما تقلص دور ومشاركة المؤسسات الأهلية والتطوعية، كلما ضعفت نجاعة الدولة والمؤسسات الشرطية في مقاومة قضايا الانحراف والجريمة

وعلاقة المواطنين بمنع الانحراف والجريمة ومكافحتها علاقة قوية تقتضيها المصلحة العامة والخاصة لأفراد المجتمع وتظهر الحاجة الملحة لتأكيد تلك العلاقة عندما يواجه أفراد المجتمع عدواً مشتركاً يُهدد أمنهم متمثلاً في الجريمة بما تحمله من إضرار بمصالحهم واعتداء على أشخاصهم وممتلكاتهم وتعد استجابة أفراد الجمهور للتوعية الوقائية ضد الجريمة عبر وسائل الإعلام المختلفة المرئية والمسموعة والمقروءة من أشد ألوان التعاون الجماهيري فعالية في منع الجريمة ومكافحتها، إضافة إلى الأجهزة التربوية والهيئات المسؤولة عن رعاية الشباب[1]

وبما أن المواطن هو أساس العملية الأمنية، فإن مشاركته في التصدي للجريمة والانحراف تعد عملاً مكملاً للعمل الشرطي، «فحتى يكون

---

(١) فاروق، عبدالرحمن مراد. *الثقافة الأمنية* سلسلة محاضرات، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٩٩١، ص ١١

للمواطن حق على الدولة في توفير الأمن الاجتماعي له، فإن للدولة حقاً عليه في أن يسهم معها في توفير هذا الأمن، وذلك انطلاقاً من اقتناعه أن الجريمة تستهدف المجتمع لا الفرد فقط»[1]

إن سوء العلاقة بين المواطن ورجل الشرطة يترتب عليها العديد من الآثار والنتائج السلبية التي لها تأثيرها على وظيفة رجل الشرطة، فانخفاض الروح المعنوية لدى رجل الشرطة أحد هذه الآثار، بحيث يصبح حماسه لعمله ضعيفاً، نتيجة لعدم ثقته بما يقوم به، مما يدفع المواطن إلى الاستخفاف بالقانون وتحديه للقائمين على تطبيقه، فالعملية الأمنية تتطلب التعاون بين المواطن ورجل الشرطة، وإذا كانت العلاقة بين الطرفين سلبية، فإن جهاز الشرطة يفشل في أداء رسالته في حفظ النظام داخل المجتمع، لأن المواطن غير متحمس لحماية نفسه وماله وممتلكاته من اصحاب الميول الإجرامية[2] ونتيجة لذلك فإن تقاعس أحد طرفي العملية الأمنية ـ المواطن ورجل الشرطة ـ عن أداء ما هو متوقع منه يؤدي إلى فشل الجهود المبذولة لمنع وضبط الجريمة

إن أهمية إشراك المواطنين وتوعيتهم بمخاطر الجريمة لا تعني بأي شكل من الأشكال التقليل من دور الشرطة وأجهزة الأمن واعتباره دوراً ثانوياً بل يبقى جهاز الشرطة هو المضطلع الرئيسي بهذه المهمة الخطيرة، لما له من تكوين أخلاقي ومهني، وإمكانات فنية، لكن دوره لا يكتمل ولا يكتسب نجاعته الحقيقية إلا بالتعاون مع المجهود الشعبي

إن أول خطوة للوقاية هي الوعي، وعليه يجب أن تعتمد كافة البرامج الاجتماعية والإعلامية والصحية نحو السكان على توعيتهم بمخاطر

---

(١) عطاف، المومني. مرجع سابق، ص ٤٨

(٢) نفس المرجع، ص ٤٩

الجريمة، فهذا من شأنه تجنيب المجتمع الكثير من المشكلات والجرائم الاقتصادية والبشرية التي تهز كيان المجتمع والأسرة إن وعي الجمهور بمخاطر الجريمة لا يكون على مستوى معرفتهم بالقوانين والمؤسسات الرادعة، بل يجب أن يتمثل بالسلوك التلقائي المواجه والمجابه للجريمة «فعندما يدلي المواطن بشهادته، وعندما يرفض التستر وإخفاء شخص فار من العدالة، وعندما يساعد على إيقاف مجرم خطير، أو يتابع سيارة دعست شخصاً ولاذ سائقها بالفرار فإنه يجابه الجريمة»[1].

إن المواطن قادر بتعاونه مع أجهزة الشرطة على جعل مهمتها سهلة، مهما صعبت النشاطات التي تؤديها، وذلك من خلال ما يمكن أن يقوم به من اتخاذ التدابير والاحتياطات اللازمة التي تحول دون وصول المجرمين إلى أهدافهم، أو بإعلام أجهزة الشرطة في حال وقوع جريمة ما، وفي نفس الوقت فإن باستطاعة المواطن أن يُصعِّب عمل الشرطة، إذا كانت نظرته لرجل الشرطة سلبية، فهو بذلك يراقب حركتها، ويعطل برامجها، ويوجه مختلف الاتهامات إليها كما يقع جزء من المسؤولية على رجل الشرطة نفسه، فهو قادر على تغيير نظرة المواطن السلبية له بمختلف الوسائل التي يراها مناسبة

وإزاء الاعتبارات السابقة تأتي أهمية هذا الموضوع المتمثل بالشرطة المجتمعية مفهومها وأبعادها، حيث يمكن تحديد الشرطة المجتمعية بالجماعات ذات العلاقة بتوفير الأمن في المجتمع، وبالمؤسسات النظامية التي تستهدف إشباع حاجات الناس إلى المحافظة على الأمن والطمأنينة، سواء أكانت هذه المؤسسات رسمية تتبع جهاز الشرطة المحترف، أو

---

(١) مصطفى، النصراوي. مرجع سابق، ص ١٦

التنظيمات الشعبية التي لابد من دورها في تحقيق الأمن مثل الأسرة والجمعيات التطوعية والمدارس والجامعات وجمعيات أصدقاء الشرطة وعليه يمكن النظر إلى الشرطة المجتمعية كجماعات اجتماعية ـ رسمية وتطوعية ـ لها نظم وأحكام واضحة وأهداف تسعى لتحقيقها تتمثل بإدامة الأمن والاستقرار

إن التعريف المقترح أعلاه للشرطة المجتمعية، يتطلب منا توضيح المؤسسات (الجماعات) ذات العلاقة بتوفير الأمن والاستقرار في المجتمع ويمكن الحديث عن الجماعات التالية

١ ـ الأسرة

الأسرة هي المؤسسة الرئيسية في عمليات التنشئة الاجتماعية، حيث تعمل الأسرة على غرس القيم والمعايير الاجتماعية السليمة، التي تشكل ضوابط اجتماعية رئيسية للحد من السلوك الانحرافي ومما هو جدير ذكره أن انحراف الأحداث يزداد بازدياد حالات التفكك الأسري، الأمر الذي يدعو إلى حماية الأسرة والعمل على تدعيم قيم الروابط الأسرية والإسراع في معالجة مشكلات الأسرة، وذلك بالاستفادة من الدراسات التنبؤية في اكتشاف الأطفال المتوقع انحرافهم من أجل رعايتهم والحيلولة دون انحرافهم

٢ ـ التعليم :

تعمل المدارس والجامعات على إيجاد ثقافة أمنية لدى الطلاب تُبصرهم ببعض أنماط السلوك التي يمكن أن تؤدي إلى انحرافهم وهذا يتحقق من خلال عدة طرق

أ ـ دعوة عدد من ضباط الشرطة المؤهلين لإلقاء بعض المحاضرات ذات العلاقة بالثقافة الأمنية، وعلاقة المواطن مع الشرطة

ب ـ تدريس بعض المواد أو الوحدات الدراسية التي تُكسب الطلاب ثقافة قانونية، خاصة الجانب الذي يتصل بالقانون الجنائي، ومن أمثلة هذه المواد أو الوحدات الدراسية التي يمكن أن تُدرس القانون، القانون والمجتمع، القانون في حياتنا، الشرطة والمجتمع

٣ ـ الإعلام:

تقوم وسائل الإعلام بمهام أساسية للحد من الجريمة وكشف بعض الجرائم، وذلك من خلال قيام وسائل الإعلام (إذاعة، تلفزيون، صحافة) بتقديم برامج تعمل على تعميق كراهية الشباب للجريمة وحفزهم على مقاومتها، وضرورة تعاونهم مع رجال الشرطة للكشف عن الجرائم في وقت مبكر كما ويمكن للإذاعة والتلفزيون تقديم برامج تؤدي إلى توعية المواطنين بالأساليب والحيل التي يمكن أن يلجأ إليها المجرمون لتنفيذ جرائمهم.

٤ ـ وزارة الشؤون الاجتماعية والهيئات الأهلية:

تعتبر وزارة الشؤون الاجتماعية هي المؤسسة المسؤولة عن رعاية وتأهيل الأحداث، ومن خلال قيامها ببرامج تدريب وتأهيل لهؤلاء الأحداث، فإنها تعمل على تعديل سلوكهم، كما وتعتبر الوزارة المؤسسة المسؤولة عن تسجيل الجمعيات التطوعية ذات الطابع الرعائي أو الخيري مثل جمعيات رعاية الأحداث، وجمعيات رعاية المفرج عنهم، وجمعيات أصدقاء الشرطة، التي يمكن أن يكون من ضمن نشاطاتها إقامة المحاضرات والندوات وبث الأفلام التثقيفية ومثل هذه الجمعيات تعمل على توطيد العلاقة ما بين المواطنين والشرطة وأنشطة مثل هذه الجمعيات هي أنشطة مكملة لأنشطة الأجهزة الأمنية وعليه فعلى وزارة الشؤون الاجتماعية تشجيع قيام مثل هذه الجمعيات ذات الطابع التخصصي في الوقاية والعلاج من الجريمة

٥ ـ الصحة

يتمثل دور المؤسسات الصحية في إبلاغ أجهزة الشرطة عن المصابين بحوادث نتيجة للمشاجرات أو حوادث السير، وعن المرضى الذين يراجعون المراكز الصحية والمستشفيات وتبدو عليهم مظاهر الإدمان على المخدرات والكحول، كما تقوم المؤسسات الصحية بالتعاون مع مؤسسات التموين في الكشف عن الأغذية الفاسدة وغيرها من السلع التي يمكن أن تضر بصحة المواطنين

٦ ـ الشباب

يتمثل دور مؤسسات رعاية الشباب في تشجيع قيام الأندية الرياضية والثقافية التي تعمل على إشغال أوقات الفراغ بالأنشطة المفيدة، خصوصاً بعد أن تبين أن نسبة الأحداث المنحرفين في مؤسسات الإصلاح ترتفع في فصل الصيف بسبب العطلة المدرسية وعدم وجود برامج ثقافية ورياضية تشغل أوقات الفراغ عند الشباب.

٧ ـ التموين.

يتمثل دورها في الإبلاغ عن المحتكرين والذين يقومون بالغش ورفع الأسعار وعليه يمكن القول أن مسؤولية الأمن هي مسؤولية مجتمعية يشترك فيها كافة أفراد ومؤسسات المجتمع كل حسب تخصصه

نخلص مما سبق أن العلاقة المتبادلة بين جهاز الشرطة والمجتمع تعتبر أمراً بالغ الأهمية، في تحديد مفهوم الشرطة المجتمعية ويسمح لنا العرض السابق بتحديد بُعدي الشرطة المجتمعية

البعد الأول: يرتبط بجهاز الشرطة كنظام اجتماعي، أي مجموع المؤسسات النظامية الشرطية وسوف يتم تناول موضوعات ذات علاقة بهذا البعد تتمثل في

١ ـ النظام الشرطي (الأمني) كأحد النظم الاجتماعية
٢ ـ الوظائف الاجتماعية لجهاز الشرطة
٣ ـ تصوّر أعضاء الشرطة لطبيعة عملهم
٤ ـ تقييم أفراد الشرطة لتعاون أعضاء المجتمع ومؤسساته مع الشرطة

البعد الثاني: يرتبط بأعضاء المجتمع من المواطنين وسوف يتم تناول موضوعات ذات علاقة بهذا البعد تتمثل في

١ ـ تصوّر المواطنين لطبيعة العمل الشرطي، بمعنى صورة الشخصية الشرطية من وجهة نظر المواطنين.
٢ ـ موقف المواطنين من التعاون مع رجال الشرطة في عدد من المجالات
٣ ـ موقف المواطنين من السلوك الانحرافي
٤ ـ موقف المواطنين من بعض الخطوات الاجتماعية الوقائية والعلاجية للحد من الجريمة

ثالثاً: الوظائف الاجتماعية للشرطة:

تتعدد المهام والوظائف الاجتماعية للشرطة، والتي تختلف من مجتمع لآخر، وتتغير من وقت لآخر تبعاً لتغير ظروف الحياة وأساليب الجريمة، فقد وجدت الشرطة نفسها أمام مسؤوليات تتجدد يومياً نحو مجالات اجتماعية رحبة ترتبط فيها الأجهزة الأمنية ارتباطاً وثيقاً بالمواطنين

إن وظائف الشرطة المجتمعية أملاها تطور وتغير المجتمع، وبالتالي تغير أساليب وأنواع الجرائم ومن هنا جاء إحساس رجال الشرطة بأن عليهم أن يشاركوا في البحث عن تقصي أسباب الجريمة، ودوافعها بالإضافة إلى الانصراف إلى تطويق الجريمة وتقليص حجمها وهذا يعني أن مهام الشرطة تمتد إلى ميادين ومجالات متعددة منها خدمة الأحداث والمشردين

ومن المهام الاجتماعية أيضاً حل المشكلات الاجتماعية قبل وقوعها، لأن المشكلة الاجتماعية على اختلاف أنواعها بداية لتحول ضحاياها إلى مجرمين وقد يستهين البعض ببساطة هذه المشكلات، مما يدفعهم إلى إهمالها، وهنا يبرز دور رجل الشرطة في علاجها وتفادي تأثيراتها اللاحقة خصوصاً أنه الشخص الذي يُعرض عليه يومياً عدداً كبيراً من القضايا والتي تتعلق بهذا المجال إن الشرطة يمكن أن تقوم بدور هام في وقاية المجتمع من خطر التعرض لهذه الجرائم التي يمكن أن تترتب على هذه المشكلة إذا ما استفحل خطرها واستعصى حلها إن حل هذه المشكلات ينبغي أن يكون من قبل أفراد من الشرطة المجتمعية الذين لديهم القدرة على فهم أبعاد المشكلة وهذا بطبيعة الحال يتطلب توفير الإمكانات الضرورية والكافية لقيام جهاز الشرطة بخدمة اجتماعية تستند إلى الفن والدراية بأصول الخدمة الاجتماعية ليكون العلاج ناجحاً

ويتخذ شكل الخدمات التي تقدمها الشرطة في هذا المجال الإصلاح بين المتنازعين وإرشادهم، وتقديم النصح لهم من قبل أفراد من الشرطة مؤهلين ومدربين في مجالات علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، لأن حل مثل هذه المشكلات ينبغي أن يكون حلاً نهائياً حتى تضمن إدارة الشرطة عدم إثارتها مرة أخرى، وذلك بفهم الآثار المترتبة على تركها بدون حل

وتقوم الشرطة بالمشاركة في حل المشكلات الأسرية والعائلية والعشائرية، والمشكلات التي تحدث بين الجيران والشركاء في العمل الخ بالاضافة إلى دورها الاجتماعي داخل مراكز إصلاح وتأهيل المسجونين.

وهناك العديد من الوظائف الاجتماعية يمكن أن تقوم بها الشرطة داخل مراكز إصلاح وتأهيل المسجونين منها:

١ ـ التدريب والتأهيل المهني:

تعتبر عملية التدريب والتأهيل في مراكز الإصلاح والتأهيل من الوظائف الاجتماعية الهامة للشرطة، لأنها تُكسب النزيل مهنة يمكن أن يعمل بها بعد خروجه من السجن مثل النجارة والحدادة والخياطة وتصليح الأدوات الكهربائية وغيرها

٢ ـ التوعية الدينية والتثقيف الاجتماعي

وذلك من خلال إقامة المحاضرات والندوات التي تتضمن تقديم النصح والإرشاد لهم وذلك لغرس القيم الإسلامية التي تدعو إلى الخير في نفس النزيل

٣ ـ الاشتراك مع وزارة الشؤون الاجتماعية في تقديم المساعدات لأسر النزلاء خصوصاً إذا كان النزيل هو معيل الأسرة

ولا يقتصر دور الشرطة في تأهيل المسجونين داخل السجن بل يمتد ليشمل رعاية المفرج عنهم، فليس المهم أن يقضي السجين فترة من الزمن داخل أسوار السجن تتم خلالها عملية تأهيله ولكن مهما بلغت كفاءة رجال الشرطة في تزويد السجين بكل ما يمكن تزويده به من مُثل وقيم داخل السجن، فلا يمكن لهذه العملية أن تنجح إذا لم تتبعها عملية تتبعية يتم من خلالها تقديم خدمات اجتماعية لهؤلاء المفرج عنهم بعد انتهاء مدة حكمهم وهنا تأتي مسؤولية الشرطة في حماية هؤلاء الناس من خطر الإنجراف في تيار الانحراف مرة أخرى[1] وهنا لابد من التأكيد على أهمية الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم وأهمية إيجاد فرص عمل لهم.

---

(١) محمد، عيسى برهوم. مرجع سابق، ص ٤٦١

بالاضافة إلى ما سبق فإن الشرطة يمكن أن تقوم بالمهام التالية[1]

١ ـ مكافحة المواد المخدرة في تعاطيها واستيرادها وزراعتها وإنتاجها وحيازتها والإتجار بها أو التعامل فيها

٢ ـ إعانة المنكوبين وإيواء عديمي الملجأ مؤقتاً تمهيداً لتحويلهم إلى الجهات المختصة

٣ ـ رد الغائبين إلى ذويهم وحماية الضالين

٤ ـ تقديم المعلومات للمواطن والزائر عن مكان معين لا يعرفه

٥ ـ القيام بأعمال النجدة ومساعدة رجال الدفاع المدني أوقات الكوارث والمبادرة في طلب إسعاف الجرحى

٦ ـ مكافحة الاحتكار وغلاء الاسعار، والرقابة على تداول السلع والتعامل فيها وبيعها بالأسعار المحددة

٧ ـ حماية النشاط السياحي وتأمينه

٨ ـ كشف مصادر ثروة الممتنعين عن دفع الضرائب.

٩ ـ إقرار النظام في كثير من ميادين العمل والنشاط الإنساني، كمرور السيارات والمركبات وحيازتها وترخيصها وغير ذلك

---

(١) انظر محمد، نيازي حتاته مرجع سابق، ص ص ٥٥ ٦٧، محمد، عيسى برهوم مرجع سابق، ص ص ٤٥٨ ٤٦١، عطاف، المومني مرجع سابق، ص ص ٦٤ ١١٠

الفصل الرابع

الشرطة المجتمعية: الأبعاد

أولاً صورة الشخصية الشرطية

ثانياً التعاون مع الشرطة

ثالثا الموقف من السلوك الانحرافي

رابعاً المجتمع الإجراءات الوقائية والعلاجية

الفصل الرابع
الشرطة المجتمعية : الأبعاد

أولاً: صورة الشخصية الشرطية:

يقصد بالصورة هنا الانطباعات التي يكونها الفرد عن شخص آخر أو أشخاص آخرين، أو عن مجموعة أو مجموعات أخرى، وما يصدر عنها من سلوك ولمحتوى هذه الانطباعات (أو الصور) أثر عميق في تفاعلات الفرد مع الآخرين ولذلك تحتل دراسة المصادر المتعددة التي يستقي منها الناس انطباعاتهم عن الآخرين الأهمية العليا عند دراسة السلوك الإنساني

وتلعب الصورة أو الانطباع الذي يكونه المواطن عن طبيعة العمل الشرطي أهمية بالغة، على مدى التعاون بينهما لتحقيق الأهداف الأساسية للشرطة المجتمعية

وقد أشار أحد رجال الأمن إلى ظاهرة العزلة الاجتماعية لرجال الأمن، عندما قال (إننا منقطعون عن الآخرين، نحن لسنا كبقية الآخرين بعض المدنيين يخافون منا، البعض يكرهنا، ويبتعد عن طريقنا، ولكن هناك القليل الذي يقبلنا كمواطنين عاديين مثلهم. نحن كأننا قوات معادية نحتل أرض عدو)[1]

وتعود أسباب الاتجاهات السلبية نحو الشخصية الشرطية إلى عدة عوامل يمكن إجمالها فيما يلي

---

(١) عباس، أبوشامة. مرجع سابق، ص ص : ٨٩ـ٩٠

١ ـ **الأسباب التاريخية** يعتبر جهاز الشرطة أحد أجهزة الضبط الاجتماعي الأساسية في المجتمع، والممارسات السلبية لبعض أفراد جهاز الشرطة في بعض الفترات تؤدي إلى أثر سيء على العلاقة الاجتماعية التي ينبغي أن تكون ودية بين المواطنين والشرطة فقد استخدمت أجهزة الشرطة في بعض الفترات كوسيلة لتقييد حرية المواطنين وإرهابهم، حتى أن رؤية بعض أفراد الشرطة يولد الشعور بالعدائية وقد ارتبطت صورة الشرطي في ذهنيّة المواطن العربي في بعض الفترات التاريخية بصورة الرجل المستبد الذي ينفذ أوامر السلطة الحاكمة في كبت الحريات وإرهاب الناس وعليه فبدلاً من أن يُنظر إلى رجل الشرطة على أنه الشخص الذي يحافظ على سلامة وأمن المواطن، ينظر إليه كمهدد لهذه السلامة وذلك الأمن، والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال، هو من المسؤول عن هذا الوضع، هل هو رجل الشرطة؟ أم المواطن؟ أم الاثنان معاً؟ لقد لعب الشرطي دور المنفذ لرغبات السلطة التي لا تتفق مع رغبات الجمهور ولا تخدم الشرطي في نقل الصورة الحقيقية عن نفسه وعن دوره في تلبية رغبات مواطنيه وخدمتهم[١]

٢ ـ **عوامل تعود إلى طبيعة سلطة الشرطة**، فالدور الذي تقوم به أجهزة الشرطة هو تطبيق القوانين، التي هي بمثابة قيود على حريات الأفراد، وبالتالي فإن شعوراً بالكراهية يتولد لدى الفرد ضد رجل الشرطة نتيجة لطبيعة الفرد التي تكره القيود[٢]

٣ ـ **عوامل تعود إلى المواقف الاتصالية التي تتم بين الطرفين (المواطن والشرطة)** إن كثيراً من المواقف التي تحدث بين الطرفين تكون غير سارة بالنسبة

(١) محمد، عيسى برهوم. مرجع سابق، ص ص ٤٥٥ ٤٦١

(٢) عطاف، المومني مرجع سابق، ص ٤٤

للمواطن، لأن بعض الإدارات الشرطية تشجع على زيادة مخالفات المرور التي تعتبر أساساً لترقية أفراد الشرطة وزيادة المكافآت أو الإجازات لهم

٤ ـ **تضامن رجال الشرطة مع بعضهم البعض**، إذ أن عنصر السلطة لدى رجل الأمن كعنصر الخطر في حياته العملية، فإنهما يسهمان في تضامن رجال الأمن مع بعضهم البعض لذلك فإنه بقدر ما يلاقي رجال الأمن الشعور العدائي من بعض المواطنين، فإن ذلك من الجانب الآخر يزيد من تقاربهم وتضامنهم مع بعضهم البعض ويجعل اعتماد بعضهم على الآخر أكثر من ذي قبل، وهم في هذه الحالة يحسون بأنهم أصحاب قضية واحدة ويحتاجون للتضامن لرد ذلك العداء المنصب عليهم وعندما يحس رجل الأمن أن هناك تحدياً لسلطته من بعض المخالفين أو المشتبه في أنهم مخالفون، وذلك بعدم الانصياع لأوامره، فإنه في هذه الحالة يكون أكثر ميلاً لاتخاذ كل الإجراءات القانونية التي يكفلها له القانون من قبض وإجراءات جنائية إلى آخرها وهذا يعكس إظهاراً كاملاً لسلطة رجل الأمن وفي نفس الوقت يقوي فيه عنصر التضامن مع زملائه الآخرين لمواجهة كل ذلك التحدي وغيره[1]

٥ ـ **عدم اقتناع المواطن بأهمية التعاون مع رجال الشرطة**، حيث يميل كثير من المواطنين لعدم التعاون مع الشرطة لعدم اقتناعهم بجدوى هذا التعاون ويعود ذلك لعدة أسباب منها نفسية واجتماعية وتاريخية

٦ ـ **تدخل الشرطة في بعض الحالات التي تخص السلوك العام أو الأخلاقيات العامة** كالتدخل في أماكن اللهو ولعب القمار والسكر حيث يعمد هؤلاء المنحرفون إلى الإساءة إلى الشرطة

(١) عباس، ابوشامة مرجع سابق، ص ٩٧

٧ ـ عوامل سياسية: تتمثل في قيام أغلب القيادات السياسية باستخدام جهاز الشرطة لغرض بعض سياساتها خصوصاً إذا كانت هذه القيادات غير مقبولة

وعليه فإن هذه المواقف السلبية نحو العمل الشرطي ينبغي تغييرها، ويتحقق ذلك من خلال مجموعة من الإجراءات سأتحدث عنها في فقرة لاحقة إن شاء الله

ومما يعزز الصورة السلبية هذه هو التباين في مواقف كل من المواطنين ورجال الأمن نحو طبيعة العمل الشرطي وهو ما يتضح من الجدولين رقم ١٢ , ١٣ في الدراسة الميدانية

ثانياً: التعاون مع الشرطة:

يقوم المواطنون بدور هام في مجال التعاون مع الأجهزة الأمنية والقضائية في الكشف عن الجريمة، وذلك بتطوعهم للإدلاء بالشهادة إذا استدعى الأمر، لأن الإدلاء بالشهادة واجب وطني تحتمه المواطنة الصالحة، والضمير الحي، والشعور المشترك بالمسؤولية، وفوق كل ذلك تعتبر الشهادة فريضة دينية عملاً بقوله تعالى ﴿ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فإنه آثم قلبه والله بما تعملون عليم﴾[1].

إن الأمن لن يستقر إذا ما وقف الجمهور موقفاً سلبياً إزاء الجريمة، وأوكل مهمة مقاومتها لجهاز الأمن وحده وتعد استجابة المواطنين للتوعية الوقائية ضد الانحراف عبر الأجهزة الإعلامية والتربوية وجمعيات الدفاع

---

(١) سورة البقرة، الآية ٢٨٣

الاجتماعي والهيئات المسؤولة عن رعاية الشباب أمراً بالغ الأهمية إن أهمية إشراك المواطنين وتوعيتهم بمخاطر الانحراف لا تعني بأي شكل من الأشكال التقليل من دور الشرطة وأجهزة الأمن واعتباره دوراً ثانوياً، بل يبقى جهاز الأمن هو المضطلع بهذه المسؤولية الخطيرة لما له من تكوين أخلاقي ومهني وإمكانات فنية ولكن دوره وكما أسلفت لا يكتمل ولا يكتسب نجاعته الحقيقية إلا بالتعاون مع المواطنين

ويعتبر إبلاغ أجهزة الأمن عن الجرائم المرتكبة من أهم أركان التعاون في كشف الجريمة ومطاردة المجرمين من جانب أفراد الشرطة والواقع أن حجم الحوادث الجنائية غير المُبلغ عنها يفوق الحجم المبلغ عنه في مجتمعات كثيرة ويرى بدر الدين على أن إحجام الكثير عن الإبلاغ عن بعض الجرائم يعود إلى عدة عوامل من بينها[1]:

أ ـ بساطة المشكلة

ب ـ صغر سن مرتكب المشكلة

ج ـ المركز الاجتماعي للجاني

د ـ تجنب الفضيحة والعار

هـ ـ النيّة المبيتة للأخذ بالثأر

و ـ الخوف من ضياع الوقت وطول الإجراءات

ز ـ احتمال معاملة المسؤولين لهم بأسلوب جاف أو سؤالهم بطريقة اتهامية من جهة أخرى

---

(١) بدرالدين، علي. تعاون الجمهور في مكافحة الجريمة في *الثقافة الأمنية* سلسلة محاضرات: الموسم الثقافي الثالث، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب. الرياض، ١٩٩١، ص ٣٩

إن العلاقة بين رجل الأمن وبين المجتمع الذي يعيش فيه ليست دائماً علاقة واضحة وعلى الرغم من أن رجال الأمن عادة ما يتم تنويرهم من وقت لآخر بموضوع العلاقة مع الجمهور وأهمية تقويمها ومن أجل توسيع وتعميق التفاهم المشترك بين أجهزة الأمن والجمهور يقترح د عباس ابوشامة زيادة الفرص التي تُعمق التفاعل من خلال قنوات تحقق التنسيق والتعاون مع الجمهور ومن أمثلة ذلك[1].

١ ـ إشراك الجمهور في النشاط الأمني، وذلك في بعض المهام كأعمال النجدة والمرور والطواف على الأحياء ومن خلال هذا العمل يتم تعرف المشاركين ميدانياً على طبيعة هذه الأعمال بما يتصف ذلك من تعود على النظام وخلق روح في الجمهور تهدف إلى مساعدة جهاز الأمن برغبة من الجمهور وبطريقة تطوعية

٢ ـ إشراك رجال الأمن في البرامج الاجتماعية التي تهم الجمهور، وذلك حتى تتسع مساحة التفاهم التي تقوم بين رجال الأمن والمواطنين.

٣ ـ إشراك رجال الأمن في بعض المناهج التربوية في المدارس، وإلقاء محاضرات على الطلبة عن دور الشرطة ومهامها وما هو مطلوب من الجمهور

٤ ـ إشراك رجال الأمن في الجمعيات المختلفة للمواطنين كالجمعيات الاجتماعية والتطوعية، والقيام بدور في هذه الجمعيات لتعكس أدواراً أخرى جديدة لرجال الأمن غير الدور التقليدي المعروف للجمهور

٥ ـ انتشار رجال الأمن وسط المواطنين في الحياة الاجتماعية، وذلك بالسكن وسط الأحياء السكنية والاشتراك معهم في كل النشاطات الاجتماعية التي تتطلبها مثل تلك الإقامة

---

(١) عباس، أبو شامة. مرجع سابق، ص ص ٥٨ ـ ٥٩

ويذكر الدكتور مصطفى النصراوي في دراسته عن قياس الوعي الأمني لدى الجمهور العربي مجموعة من المواقف ينبغي على المواطنين أن يعطوها أهمية بالغة وهذه المواقف هي

١ ـ عدم إغراء المجرمين على ارتكاب جرائمهم ويقصد بذلك عدم تحريك الدوافع النفسية للذين لديهم استعداد للانحراف وذلك بإتاحة الفرصة السانحة لهم لتنفيذ جرائمهم مثل إهمال الممتلكات والتبجح بالثراء

٢ ـ التعامل مع رجال الشرطة : ويكتسب تعامل الجمهور مع رجال الشرطة أهمية بالغة لأنه مقياس لطبيعة العلاقة الموجودة بين المواطن والشرطة ويفترض من هذه العلاقة أن تكون منسجمة وقوية لأن الأمن من الحاجات الأساسية للإنسان، فعلى المواطن أن يهتم ويتعاون مع من يسهر على توفير مقومات حياته وهو الأمن والاستقرار وتتمثل صور التعاون مع رجال الشرطة بضرورة إبلاغ رجال الشرطة في حالة وقوع أي اعتداء على المواطن أو على أحد جيرانه، لأن مسؤولية الأمن مسؤولية مشتركة بين المواطن ورجل الشرطة، فرجال الأمن هم الجسر بين المواطن والطمأنينة والوطن والازدهار، ومن صور التعاون أيضاً ضرورة الالتزام الدائم باحترام القانون، وطاعة رجال الأمن ومساعدتهم لأداء مهمتهم على الشكل الأفضل

٣ ـ مجابهة المجرمين وتعتبر من أهم المجالات التي ينبغي على المواطنين أن يكونوا على وعي بها، وتتمثل مجابهة المجرمين بضرورة الإدلاء بالشهادة الحقيقية عند الحاجة لها لاكتشاف مجرم، وعدم التستر على الفارين من العدالة، ومحاولة ضبط ومعرفة ذلك الشخص الذي يحاول أن يرتكب جريمة عند مشاهدته، كأن يشاهد المواطن سيارة ترتكب حادثة دعس، أو شخصاً يحاول أن يسرق سيارة

٤ ـ عدم التستر على الفارين من العدالة والإدلاء بالشهادة إن عدم التستر على الفارين من العدالة والإدلاء بالشهادة يمثلان مؤشرين قويين على وعي الجمهور بمخاطر الجريمة، وهذا من شأنه أن يُسهل مهمة الأجهزة الأمنية في الحفاظ على الأمن، كما أنهما يعتبران من الوسائل القوية في تحقيق الضبط الاجتماعي

٥ ـ احترام القانون يعتبر القانون الدرع الواقي للطغيان والجبروت الفردي والفئوي، فالذي يحكم بدون قانون يمكن أن يتبع أهواءه وميوله ومصالحه فيكون متحيزاً مع الناس تبعاً لعلاقته الشخصية والقرابية معهم أما القانون فلا يطبق على فئة دون أخرى لأنه سلطان فوق كل المواطنين، وهو يوفر الأمان حيث لايمكن محاكمة أي شخص دون نص قانوني، وهذا يتطلب من المواطن أن يكون ملتزماً ملماً وعارفاً بقوانين وعادات بلاده وملتزماً بها

إن ما سبق لا يعني أن كل قانون قابل للاحترام، بل لابد أن تتوافر به مصداقية جماهيرية بحيث يكون

أ ـ قابلاً للتنفيذ

ب ـ محترماً لهويتنا الثقافية الإسلامية

ج ـ نابعاً من إرادة شعبية وليس مفروضاً عليها فرضاً

د ـ أن يرتبط بالواقع الاجتماعي

ثالثاً: الموقف من السلوك الانحرافي.

تعتبر الثقافة الأمنية الخاصة بمخاطر السلوك الانحرافي، من القضايا الأساسية في الوقت الحاضر، وذلك بعد أن أصبحت مسؤولية الأمن كما

أسلفت ليست مسؤولية أجهزة الشرطة وحدهم، بل أصبحت مسؤولية وطنية يشارك فيها كافة أفراد المجتمع ويمكن القول أن مسؤولية تحقيق الأمن والاستقرار يجب أن تشترك فيها كافة الأجهزة الحكومية والشعبية بالإضافة إلى المواطنين

وعليه فإن الخطوة الأولى للحد من السلوك الانحرافي تقع في جانب كبير منها على المواطنين، وبالتالي يجب أن تعتمد كافة البرامج الاجتماعية والإعلامية والتربوية نحو المواطنين على توعيتهم بمواجهة السلوك الانحرافي والتصدي له

وتقوم مؤسسات التنشئة الاجتماعية، بدور واضح في هذا المجال فالتنشئة السليمة من جانب الأسرة مهمة في هذا المجال لاسيما نحو الأحداث، كذلك فإنه يقع دور كبير على المدرسة لاكتشاف الحدث سيء السلوك، وتهيئة المواقف التي تشعر الحدث بالطمأنينة، وإشغال أوقات الفراغ بأعمال مفيدة، بالإضافة إلى تنمية العلاقات الودية بين الطلبة وينبغي على أصحاب العمل عدم تشغيل الأحداث ليلاً أو ساعات إضافية، وتحديد الأعمال التي يمكن أن يعمل بها الأحداث.

وهناك مجالات عديدة يمكن التعرف من خلالها على موقف المواطنين من السلوك الانحرافي مثل محاولة ضبط المجرمين إذا تمت مشاهدتهم، والإبلاغ عن الجرائم، وعدم التستر على الفاريين، وضرورة الإدلاء بالشهادة. وللتعرف على موقف العينة من السلوك الانحرافي، تم طرح مجموعة من الأسئلة (المجموعة الرابعة من الاستبانة الخاصة بالمواطنين) واشتملت الاستبانة على تسعة أسئلة تتضمن

- مواجهة السلوك الانحرافي والتصدي إليه

- الإبلاغ عن الجرائم
- التطوع للإدلاء بالشهادة وعدم التستر على الفارين

والجدول رقم (١٦) في الدراسة الميدانية يبين ذلك

ومن المواقف المجابهة للسلوك الانحرافي عدم توفير الظروف السهلة التي قد تدفع ذوي الميول الانحرافية لارتكاب جرائمهم، فالمجرم يسعى دوماً إلى استغلال الفرصة المتاحة أو تنفيذ الجريمة السهلة بالنسبة له إن الموقف السهل يغري المجرمين بارتكاب الجريمة، وذلك لعدم وجود موانع مادية أو مراقبة فعّالة تثني المجرم عن تنفيذ جريمته، فيقترفها وهو شبه مطمئن وقد تظهر مثل هذه المواقف في ترك أبواب المنازل أو المحلات التجارية أو أبواب السيارات مفتوحة والابتعاد عنها لقضاء بعض الشؤون وهذا يعني أن هناك موقفاً متساهلاً مع ذوي الميول الإجرامية

رابعاً: المجتمع والإجراءات الوقائية والعلاجية:

اهتمت العديد من الدراسات المعاصرة في علمي الاجتماع والقانون بموضوع الخطوات الوقائية والعلاجية للجريمة، والتي تعرف بالاتجاه نحو الدفاع الاجتماعي، الذي يقصد به حماية المجتمع من الجريمة وكذلك إصلاح المجرم لما لذلك من جوانب وقائية وعلاجية

١ ـ الجانب الوقائي

يقصد به كل الإجراءات والمجهودات التي تقضي على العوامل المولدة للاتجاه الإجرامي، وتبرز أهمية هذا الاتجاه من حيث تصديه للعوامل التي تسهم في توليد المشكلات والأوبئة الاجتماعية، كالوقاية من تعاطي

المخدرات مثلاً، وبالتالي تحصين الفرد والمجتمع ضد الجريمة[1] ومن الإجراءات الوقائية عدم إتاحة الفرصة السهلة للمجرمين للقيام بجرائمهم فهناك مواقف وفرص سهلة تشجع المجرمين على ارتكاب جريمتهم، ومواقف تحول دون ذلك فالفرصة السهلة قد تغري المجرم وتدفعه إلى الشروع الفعلي في اقتراف الجريمة فالمجرم يسعى دوماً إلى استغلال الفرصة المتاحة أو تنفيذ الجريمة السهلة بالنسبة له

٢ ـ الجانب العلاجي

ويهدف إلى معالجة المشكلات العامة المطروحة كالأمية والتسرب المدرسي والتسول من خلال حلول وبرامج ومخططات عامة تتولى حل المشكلات وتلبية المتطلبات ويقصد بالجانب العلاجي الإجراءات والتدابير التي تتخذ حيال المجرم وذلك لدراسة شخصيته ودوافع إجرامه وتوفير وسائل العلاج والرعاية الفردية في ضوء ما توصل إليه تقدم العلوم الاجتماعية واعتبار كل حالة إجرامية حالة بذاتها وفق مبدأ العقوبة الذي ينادي بالتشخيص الفردي، وتصنيف المجرمين تبعاً لتماثل مشكلاتهم وتقديم وسائل الرعاية الملائمة والعلاج على أساس فردي يتناسب مع كل حالة ولو تشابه السلوك الإجرامي[2] وهذا يتطلب إيلاء السجون عناية خاصة حيث تطورت رسالة السجون من سلب الحرية والإيلام البدني إلى القصاص والردع والإصلاح ثم إلى الإصلاح أولاً وأخيراً وقد انعكست

---

(١) محمد، بولعسري دور العمل الاجتماعي في الوقاية من الجريمة، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب. في *الثقافة الأمنية*، سلسلة محاضرات، الموسم الثقافي السابع، الرياض، ١٩٩١م، ص ٢٤٥

(٢) سعد المغربي، والسيد الليثي *الفئات الخاصة وأساليب رعايتها: المجرمون*. القاهرة. مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦٧، ص ١١٤

نتائج دراسات العقاب في تربية الصغار على التطبيقات العملية في مجال معاملة المذنبين الكبار، فضلاً عن كتابات الباحثين الاجتماعيين ورجال القانون مما كان له أثره في إرساء القواعد التالية في التعامل مع المجرمين

١ ـ الأخذ بمبدأ العقاب، وكلفة العقاب المعتدل اللازم الكافي لبلوغ غايته وهي تحقيق العدالة والجزاء من ناحية، وتدعيم النظم الاجتماعية من ناحية أخرى

٢ ـ التخلي عن مفهوم الردع القديم والاتجاه نحو علاج المجرم وتأهيله بما يحقق في الوقت ذاته وقاية المجتمع

٣ ـ التوسع في مجال تفريد العقوبة في المجال التنفيذي للعقوبة، بحيث أصبح شاملاً لنواحي المعاملة التي تلقاها المذنب بعد أن كان قاصراً على التفريد في مجال التشريع والعقاب.

٤ ـ الأخذ بمبدأ تهيئة الظروف الاجتماعية والبيئية التي من شأنها إعداد المجرم للإندماج الاجتماعي، وبالتالي تهيئة السجون لتحقيق هذه الغاية.

٥ ـ الأخذ بفكرة تنمية الجوانب الطيبة لدى المجرم

٦ ـ ضرورة تناسب العقاب في حالة المذنب، وتكوين شخصيته من ناحية أخرى ومن أمثلة ذلك الحكم بإيقاف التنفيذ، والاختبار القضائي، والإفراج الشرطي، وإيجاد عدة أنواع من السجون، مثلاً سجون مفتوحة، سجون متوسطة الحراسة

٧ ـ الأخذ بمبدأ مسؤولية المجتمع في تقديم الرعاية الاجتماعية عن طريق القيام بالتدابير الوقائية والعلاجية التي تمتد لتشمل رعاية المجرم وأسرته بعد الإفراج مثل جمعيات رعاية أسر السجناء

٨ ـ ضرورة تناسب النظم العقابية بما يعرف بقواعد الحد الأدنى الواجب التزامها في معاملة المسجونين وهي مجموعة القواعد الاجتماعية والإنسانية المتفق عليها، وتتضمن تصنيف المجرمين وبيان وتحديد قواعد معاملتهم

ويقصد بالإصلاح أو التقويم تعديل الأنماط السلوكية لشخص منحرف وتوفير القدرات والإمكانات التي تساعده على انتهاج طريق قويم وتغيير القيم الانحرافية فيه وتعويده على مسايرة الأسوياء وإبعاد تفكيره عن الجريمة وتستند فكرة الإصلاح إلى مسلمة مضمونها أن المجتمع مسؤول مع المجرم في جريمته، ومهما كان سبب جريمته فإن المجتمع أخفق في التدخل في الوقت المناسب لكي يحول دون عثرة المجرم من هنا نظر إلى المجرم على أنه مريض يحتاج إلى علاج، وعلى المجتمع أن يوفر له سبل الرعاية وإعادة بناء شخصيته وإدماجه في المجتمع بعد الإفراج عنه ليعود مواطناً صالحاً

الفصل الخامس

الشرطة المجتمعية : دراسة ميدانية

أولاً خصائص عينة الدراسة .
ثانياً الوظائف الاجتماعية للشرطة
ثالثاً صورة الشخصية الشرطية
رابعا التعاون مع الشرطة
خامساً الموقف من السلوك الانحرافي
سادساً المجتمع والإجراءات الوقائية والعلاجية

الفصل الخامس

الشرطة المجتمعية : دراسة ميدانية

أولاً: خصائص عينة الدراسة:

١ ـ العينة الخاصة بأفراد الشرطة

تم توزيع ٢٦٤ مائتين وأربع وستين استبانة، وصل للباحث منها ٢١٢ مائتان واثنتا عشرة استبانة، تم استبعاد (٥) خمس استبانات لتعبئتها بطريقة خاطئة، حيث أصبحت العينة الخاصة بأفراد الأمن العام تضم ٢٠٧ مائتين وسبع مفردات موزعة على النحو التالي

١ ـ مكان العمل :

كان توزيع أفراد عينة البحث على كافة مديريات الأمن في المملكة الأردنية كما هو مبين في الجدول رقم (١)

٢ ـ الجنس

كانت غالبية العينة من الذكور وبواقع ١٩٧ مفردة وبنسبة (٢ , ٩٥٪) في حين كان هناك ١٠ إناث بنسبة (٨ , ٤٪) وهي نسبة قريبة من نسبة الإناث العاملات في جهاز الأمن العام بالأردن.

٣ ـ الحالة الاجتماعية

كانت غالبية عينة أفراد الشرطة من المتزوجين وبواقع ١٦٦ مفردة بنسبة (٢ , ٨٠٪)، فالعزاب بواقع ٣٧ بنسبة (٩ , ١٧٪) وأرامل ومطلقون ٤ مفردات بنسبة (٩ , ١٪)

جدول رقم (١)

توزيع أفراد عينة البحث من أعضاء الشرطة حسب مكان العمل

مكان العمل	العدد	٪
مديرية شرطة العاصمة (عمان)	٣٣	١٥.٩
مديرية شرطة إربد	٣٤	١٦,٤
مديرية شرطة الزرقاء	٢٩	١٤,٠
مديرية شرطة البادية	٢٢	١٠,٦
مديرية شرطة البلقاء	١٩	٩,٢
مديرية شرطة المفرق	١٥	٧,٣
مديرية شرطة الكرك	١	٤,٨
مديرية شرطة معان	١	٤,٨
مديرية شرطة الطفيلة	٩	٤,٤
مديرية شرطة مأدبا	٦	٢,٩
مديرية شرطة عجلون	٥	٢,٤
مديرية شرطة جرش	٣	١,٥
مديرية شرطة العقبة	٢	١,
أكاديمية الشرطة الملكية	١٠	٤,٨
المجموع	٢٠٧	١٠٠

٤ ـ العمر :

كانت أعمار أفراد عينة البحث على النحو المبين في جدول رقم (٢)

٥ ـ مدة الخدمة في الشرطة

كان توزيع أفراد عينة أفراد الشرطة حسب مدة الخدمة على النحو المبين في جدول رقم (٣)

جدول رقم (٢)

توزيع أفراد عينة الشرطة حسب العمر

الفئة العمرية	العدد	٪
٢٠ ـ ٢٤ سنة	١٢	٥,٧
٢٥ ـ ٢٩ سنة	٦١	٢٩,٥
٣٠ ـ ٣٤ سنة	٦١	٢٩,٥
٣٥ ـ ٣٩ سنة	٥٧	٢٧.٥
٤٠ ـ ٤٤ سنة	١٣	٦,٣
٤٥ ـ ٤٩ سنة	٢	١,
٥٠ فأكثر	١	٠,٥
المجموع	٢٠٧	١٠

جدول رقم (٣)

توزيع أفراد عينة الشرطة حسب مدة الخدمة بجهاز الشرطة

مدة الخدمة	العدد	٪
أقل من سنتين	٢	١,
٢ ـ ٣ سنوات	١١	٥.٣
٤ ـ ٥ سنوات	١٥	٧,٢
٦ ـ ٩ سنوات	٥١	٢٤,٦
١٠ ـ ١٤ سنة	٨٦	٤١,٥
١٥ سنة فأكثر	٤٢	٢٠.٣
المجموع	٢٠٧	١٠٠

٦ ـ الرتبة

كان توزيع أفراد العينة حسب الرتبة على النحو المبين في جدول رقم (٤).

جدول رقم (٤)

توزيع أفراد العينة من الشرطة حسب الرتبة

الرتبة	العدد	٪
شرطي	١	,٥
عريف	٢	١,٠
رقيب	١١	٥,٣
وكيل	٣٣	١٥.٩
ملازم ثان	٣٩	١٨,٨
ملازم أول	٤٧	٢٢,٧
نقيب	٣١	١٤,٥
رائد	٣٠	١٤,٠
مقدم	١١	٥,٣
عقيد	٢	١,٠
المجموع	٢٠٧	١٠٠

٧ ـ مكان الإقامة :

كان توزيع أفراد العيّنة حسب مكان الإقامة كما هو مبين في الجدول رقم (٥).

جدول رقم (٥)

توزيع أفراد العينة من الشرطة حسب مكان الإقامة

مكان الإقامة	العدد	٪
قرية	٥٦	٢٧,١
مدينة	١٣٣	٦٤,٣
مخيم	٨	٣,٩
باديـة	١٠	٤,٨
المجموع	٢٠٧	١٠٠

٨ ـ اسباب الالتحاق بجهاز الشرطة

توجد في أي مهنة عوامل معيّنة تدفع الأفراد للالتحاق بها، وعوامل أخرى تبعدهم عنها، مثل المكانة والتقدير، والأجر المادي، وفرص الترقية، والعلاقات الاجتماعية في العمل وخارجه ويبدو من الدراسة أن غالبية أفراد العينة (٢ . ٨٠٪) كانت لديهم الرغبة المسبقة والجدول رقم ٦ يغني الحديث عن هذه النقطة

جدول رقم (٦)

أسباب التحاق أفراد العينة من الشرطة بجهاز الشرطة / الأمن العام

السبب	نعم		لا		لاأعرف		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
١ ـ وجود الرغبة المسبقة	١٦٦	٨٠,٢	١١	٥,٣	٣٠	١٤,٥	٢٠٧	١
٢ ـ الفرصة الأولى التي أتيحت له	٩٧	٤٦,٩	٦١	٢٩,٥	٤٩	٢٣.٧	٢٠٧	١٠
٣ ـ تشجيع الأهل والأصدقاء	١٢٠	٥٨	٣٥	١٦,٩	٥٢	٢٥,١	٢٠٧	١٠٠
٤ ـ العمل الشرطي يناسب تخصصه الدراسي	٩٧	٣٨,٢	٧٧	٣٧,٢	٥١	٢٤,٦	٢٠٧	١٠٠

٢ ـ العيّنة الخاصة بالمواطنين

تم توزيع ٥٠٠ استبانة بواسطة مجموعة من الباحثين الذين تم تدريبهم لهذه الغاية، وصل منها ٤٦١ استبانة استبعد منها ٤ استبانات، وبذلك أصبح مجموع العينة الخاصة بالمواطنين ٤٥٧ أربعمائة وسبع وخمسون مفردة وكانت خصائصهم على النحو المبين تالياً

١ ـ الجنس:

ضمت العينة ٢٦٨ مفردة من الذكور بنسبة (٥٨,٦٪) و١٨٩ مفردة من الإناث بنسبة (٤١,٤٪)

٢ ـ المستوى التعليمي:

كان المستوى التعليمي لأفراد العينة من المواطنين على النحو المبين في الجدول رقم (٧)

جدول رقم (٧)

توزيع أفراد العينة من المواطنين حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	العدد	٪
أمي	٣	٠٧
ابتدائي (ملم)	١٢	٢,٦
إعدادي	٣٣	٧,٢
ثانوي	١٠٨	٢٣,٦
طالب جامعي	١٣٧	٣٠
دبلوم متوسط	٦٩	١٥,١
بكالوريوس	٧١	١٥,٥
دبلوم عال	٧	١,٥
ماجستير ودكتوراه	١٧	٣,٧
المجموع	٤٥٧	١٠٠

٣ ـ الحالة الاجتماعية

ضمت العينة ٢٧٥ من العزاب بنسبة (٢ , ٦٠٪) و١٦٧ مفردة من المتزوجين بنسبة (٥ , ٣٦٪)، و١٥ مفردة من المطلقين والأرامل بنسبة (٣ , ٣٪)

٤ ـ المهنة :

كان توزيع أفراد العينة الخاصة بالمواطنين حسب المهنة كما هو مبين في الجدول رقم (٨)

جدول رقم (٨)

توزيع أفراد العينة الخاصة بالمواطنين حسب المهنة

المهنة	العدد	٪
طالب جامعي	١٥٩	٣٤,٨
موظف	١١٦	٢٥.٤
بالقوات المسلحة	٢٢	٤,٨
أعمال زراعية وحرفية	٠٧	١,٥
أعمال تجارية	٢٧	٥,٩
متقاعد	١٨	٣,٩
بلا عمل	٦٣	١٣,٨
غير ذلك	٤٥	٩,٨
المجموع	٤٥٧	١٠٠

ثانياً: الوظائف الاجتماعية للشرطة:

سبق وأن بينت أن هناك العديد من الوظائف الاجتماعية التي يمكن أن تقوم بها الشرطة، ولأغراض هذه الدراسة تم تحديد الوظائف الاجتماعية المبينة تالياً لمعرفة مشاركة رجال الشرطة فيها وهذه الوظائف هي

١ ـ المشاركة في حل المشكلات الأسرية.

٢ ـ المشاركة في حل المشكلات العائلية أو العشائرية.

٣ ـ المشاركة في حل النزاعات بين الجيران

٤ ـ المشاركة في حل الخلافات بين الشركاء في العمل

٥ ـ المشاركة في حل النزاعات الأسرية الناجمة عن شجار الأطفال

٦ ـ المشاركة في حل النزاعات بين المرشحين أو مؤيديهم حول قضايا الانتخابات.

٧ ـ القيام بتفتيش أماكن اللهو التي يرتادها الشباب ويمكن أن تؤدي إلى انحرافهم.

وكانت إجابات أفراد العينة من الشرطة كما هي مبينة في الجدول رقم (٩)

جدول رقم (٩)

مشاركة أفراد العينة من الشرطة في عدد من الوظائف الاجتماعية

المشاركة الاجتماعية	لم يشارك		مرة واحدة		مرتان		ثلاث مرات فأكثر	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
مشكلات وقعت بين زوجين	١٠٥	٥٠,٧	٢٧	١٣	١٨	٨,٧	٥٧	٢٧,٥
حل نزاعات عائلية أو عشائرية	٧٥	٣٦,٢	٢٦	١٢,٨	٢٤	١١,٦	٨٢	٣٩,٦
حل نزاعات بين الجيران	٩٢	٤٤,٤	٢٥	١٢,١	١٦	٧,٧	٢٤	٣٥,٧
حل نزاعات بين شركاء في العمل	١١٤	٥٥,١	١٨	٨,٧	٢٠	٩,٧	٥٥	٢٦,٦
٥ ـ حل نزاعات أسرية بسبب شجار أطفال	٩٢	٤٤,٤	٢٧	١٣	١٦	٧.٧	٧٢	٣٤,٨
حل نزاعات بين مرشحين أو مؤيديهم حول قضايا الانتخابات	١٥٦	٧٥,٤	١٢	٥,٨	١٥	٧,٢	٢٤	١١,٦
تفتيش أماكن يرتادها الشباب يمكن أن تؤدي إلى انحرافهم	٨٨	٤٢,٥	٣٤	١٦,٤	١٨	٨,٧	٦٧	٣٢,٤

يبدو من الجدول رقم (٩) أن (٤٩,٣٪) من أفراد العينة قد شاركوا في حل مشكلات وقعت بين زوجين كما يبدو من الجدول أيضاً أن (٦٤٪) من العينة قد شاركوا في حل نزاعات عائلية وعشائرية، و(٥٧,٥٪) قاموا بتفتيش أماكن مشبوهة يرتادها الشباب يمكن أن تؤدي إلى انحرافهم وعليه فإن الشرطة تقوم بمكافحة الرذيلة في جوانبها المختلفة وهذا يعزز أهمية رجال الشرطة في الأعمال والوظائف الاجتماعية

ثالثاً: صورة الشخصية الشرطية:

إن الصورة التي يحملها المواطن نحو الشخصية الشرطية، والصورة التي يحملها الشرطي عن نفسه تلعبان دوراً مهماً في طبيعة العلاقة القائمة بينهما ولمعرفة هذه الصورة عند كليهما تم تصحيح مجموعة من الأسئلة يعتقد أنها تعكس صورة الشخصية الشرطية، وقد تم تضمين هذه الأسئلة في كل من الاستمارة الخاصة بالعينة من المواطنين، والاستمارة الخاصة بالعينة من الشرطة ويلاحظ أن هناك تبايناً في مواقف المواطنين تجاه الشخصية الشرطية والأنماط السلوكية التي تقوم بها كما يبدو فيما يلي

١ ـ مسؤولية حفظ الأمن هي مسؤولية الشرطة وحدهم.

يرى (٨, ١٦٪) فقط من أفراد العينة أن مسؤولية حفظ الأمن هي من مسؤولية الشرطة وحدهم، في حين يرى (٧, ٨٠٪) من أفراد العينة عكس ذلك. وهذا يعني أن المواطنين يعتقدون أن لهم دوراً في مسؤولية حفظ الأمن مع رجال الشرطة والجدول رقم (١٠) يبين ذلك

٢ ـ خدمة المجتمع

حيث يعتقد (٧, ٨٤٪) أن الهدف الأساسي لرجل الشرطة هو خدمة المجتمع في حين يرى (١, ١٣٪) عكس ذلك وهذا يعني أن هناك بعض الاتجاهات السلبية نحو رجال الشرطة سنتحدث عنها في فقرات لاحقة

٣ ـ تقوم شرطة النجدة بدورها على الوجه الأفضل.

يعتقد (٤, ٣٧٪) أن شرطة النجدة تقوم بدورها على الوجه الأفضل، في حين يرى (٥, ٤٧٪) أن شرطة النجدة لا تقوم بدورها على الوجه الأفضل

الجدول رقم (١٠)

موقف أفراد العينة من المواطنين حول مسؤولية حفظ الأمن هي من مسؤولية الشرطة وحدهم حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	نعم		لا		لاأعرف	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
أمـــــــي	٣	,٧	—	—	—	—
ابتدائي (ملم)	٤	٠,٩	٨	١,٨	—	—
إعـــــدادي	٨	١,١	٢٤	٥.٣	١	٠,٢
ثـــانـــوي	٢٢	٤,٨	٨٤	١٨,٤	٢	,٤
طالب جامعي	٢٤	٥.٣	١١١	٢٤,٣	٢	٠,٤
دبلوم متوسط	٣	٠,٧	٦٢	١٣,٦	٤	,٩
بكالوريوس	١١	٢,٤	٥٩	١٢,٨	١	٠,٢
دبلوم عالي	١	٠,٢	٦	١,٣	—	—
ماجستير ودكتوراه	١	٠,٢	١٥	٣,٣	١	٠,٢
المجـــمـــوع	٧٧	١٦,٨	٣٦٩	٨٠,٧	١١	٢,٤

٤ ـ الشرطة قادرة على ردع من يعتدي على المواطن.

هناك اعتقاد لدى (٨ , ٥٥٪) من أفراد العينة بأن الشرطة قادرة على ذلك، في حين يرى (٤ , ٣٢٪) أنها غير قادرة

٥ ـ رجال الأمن أمناء على مصالح الناس وممتلكاتهم.

يعتقد (٤ , ٦٥٪) أن رجال الشرطة أمناء على مصالح وممتلكات الناس، في حين يعتقد (٦ , ٢٣٪) أن رجال الشرطة غير أمناء على مصالح الناس وممتلكاتهم

٦ ـ تعامل الشرطة مع كافة المواطنين باحترام:

يرى (٤ , ٣٠٪) فقط من أفراد العينة أن الشرطة تتعامل مع كافة المواطنين باحترام، في حين يرى (٢ , ٥٨٪) من العينة أن الشرطة لا تتعامل مع كافة المواطنين باحترام

٧ ـ تقوم الشرطة بعمل ضروري لايمكن الاستغناء عنه.

يرى (٤ , ٨١٪) من العينة من المواطنين أن الشرطة تقوم بعمل لا يمكن الاستغناء عنه، في حين يرى (٣ , ١٠٪) من العينة أنه يمكن الاستغناء عن عمل الشرطة

٨ ـ تطبق الشرطة شعار (الشرطة في خدمة الشعب) على الوجه الأكمل.

هناك (٩ , ٢٨٪) من أفراد العينة يعتقدون أن الشرطة تطبق الشعار بشكل صحيح، في حين يرى (١ , ٥٢٪) عكس ذلك

٩ ـ رجال الشرطة موضع ثقة المواطنين.

يرى (٢ , ٤٤٪) أن رجال الشرطة هم موضع ثقة المواطنين في حين يرى (٦ , ٣٧٪) غير ذلك

١٠ ـ يتميز أداء الشرطة بالنزاهة والحياد:

(٤ , ٣٠٪) فقط من أفراد العينة هم الذين يعتقدون أن أداء الشرطة يتميز بالنزاهة والحياد، في حين يرى (٨ , ٥٠٪) أن أداء الشرطة لا يتميز بالنزاهة وبالتالي فهي ليست موضع ثقة المواطنين.

١١ ـ مساعدة رجال الشرطة كأن يلبسوا الزي الرسمي للشرطة:

يوافق (٤ , ٣٢٪) من المواطنين على مساعدة رجال الشرطة، في حين يرفض (١ , ٥٧٪) مساعدة رجال الشرطة بأن يلبسوا الزي الرسمي لهم.

١٢ ـ تقوم الشرطة بتقييد حرية المواطنين.

فقط (٢٣٪) يرون أن الشرطة تقوم بتقييد حرية المواطنين، في حين يرى (٦ , ٦٧٪) بأن الشرطة لا تقوم بتقييد حرية المواطنين

١٣ ـ الموقف من شرطة المرور

يرى (٦ , ٣٩٪) من أفراد العينة أن رجال شرطة المرور يقومون بدورهم على الوجه الأكمل، في حين يرى (٦ , ٤٦٪) أن شرطة المرور لا تقوم بدورها على الوجه الأكمل

١٤ ـ رجال الشرطة أكثر مخالفة لقواعد المرور من غيرهم.

يرى (٤ , ٣١٪) أن رجال الشرطة هم أكثر مخالفة لقواعد المرور من غيرهم، في حين يرى (٧ , ٤٢٪) عكس ذلك

١٥ ـ الهدف من مخالفات المرور هو زيادة الغرامات.

يرى (٩ , ٤٠٪) أن الهدف من مخالفات المرور هو زيادة الغرامات في حين يرى (٧ , ٤٥٪) عكس ذلك

١٦ ـ أفراد الشرطة أكثر أخذاً للرشوة من غيرهم.

فقط هم (٩ , ٢٣٪) يعتقدون أن الشرطة أكثر أخذاً للرشوة، وهذا يعني أن معظم أفراد العينة يرون أن أفراد الشرطة بعيدون عن أخذ الرشوة

١٧ ـ الإحساس بالخوف من الشرطة

يرى (١ , ٥٢٪) بأن المواطنين يخافون من رجال الشرطة في حين يرى (٢ , ٣٩٪)عكس ذلك .

ويبين الجدول رقم ١١ صورة الشخصية الشرطية لدى المواطن وموقفه من بعض مسلكيات الشرطة

جدول رقم (١١)

صورة الشخصية الشرطية لدى المواطن

الشخصية الشرطية	نعم		لا		لا أعرف		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
١ ـ مسؤولية حفظ الأمن هي مسؤولية الشرطة وحدهم.	٧٧	١٦,٨	٣٦٩	٨٠,٧	١١	٢,٤	٤٥٧	١٠٠
٢ ـ الهدف الأساسي لرجل الشرطة هو خدمة المجتمع.	٣٨٧	٨٤,٧	٦٠	١٣,١	١٠	٢,٢	٤٥٧	١٠٠
٣ ـ تقوم الشرطة بدورها على الوجه الأفضل	١٧١	٣٧,٤	٢١٧	٤٧,٥	٦٩	١٥,١	٤٥٧	١٠
٤ ـ الشرطة قادرة على ردع من يعتدي على المواطن	٢٥٥	٥٥,٨	١٤٨	٣٢,٤	٥٤	١١,٨	٤٥٧	١٠
٥ ـ رجال الأمن هم أمناء على مصالح الناس وممتلكاتهم.	٢٩٩	٦٥,٤	١٠٨	٢٣,٦	٥٠	١٠,٩	٤٥٧	١٠٠
٦ ـ تتعامل الشرطة بشكل عام مع كافة المواطنين بقدر من الاحترام.	١٣٩	٣٠,٤	٢٦٦	٥٨,٢	٥٢	١١,٤	٤٥٧	١٠٠
٧ ـ تقوم الشرطة بعمل ضروري لا يمكن الاستغناء عنه.	٣٧٢	٨١,٤	٤٧	١٠,٣	٣٨	٨,٣	٤٥٧	١٠٠
٨ ـ تطبق الشرطة شعار «الشرطة في خدمة الشعب» على الوجه الأكمل	١٣٢	٢٨,٩	٢٣٨	٥٢,١	٨٧	١٩	٤٥٧	١٠٠
٩ ـ رجال الشرطة هم موضع ثقة المواطنين.	٢٠٢	٤٤,٢	١٧٢	٣٧,٦	٨٣	١٨,٢	٤٥٧	١٠٠
١٠ ـ يتميز أداء الشرطة بالنزاهة والحياد.	١٣٩	٣٠,٤	٢٣٢	٥٠,٨	٨٦	١٨,٨	٤٥٧	١٠٠

الشخصية الشرطية	نعم		لا		لا أعرف		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
١١ ـ يتبغي على المواطنين مساعدة رجال الشرطة كأن يلبسوا الزي الرسمي لهم لمساعدتهم في تنظيم السير	١٤٨	٣٢,٤	٢٦١	٥٧ ١	٤٨	١٠,٥	٤٥٧	١٠٠
١٢ ـ تقوم الشرطة بتقييد حرية المواطنين.	١٠٥	٢٣	٣٠٩	٦٧,٦	٤٣	٩,٤	٤٥٧	١٠
١٣ ـ تقوم شرطة المرور بدورها على الوجه الأكمل	١٨١	٣٩,٦	٢١٣	٤٦,٦	٦٣	١٣,٨	٤٥٧	١٠
١٤ ـ رجال الشرطة أكثر مخالفة لقواعد المرور من غيرهم.	١٤٣	٣١,٣	١٩٥	٤٢,٧	١١٩	٢٦	٤٥٧	١٠
١٥ ـ الهدف الأساسي من مخالفات المرور هو زيادة الغرامات أكثر من تنظيم الأمن.	١٨٧	٤٠,٩	٢٠٦	٤٥.١	٦٤	١٤	٤٥٧	١٠
١٦ أفراد الشرطة أكثر أخذاً للرشوة من غيرهم.	١٠٩	٢٣,٩	٢٠٩	٤٥.٧	١٣٩	٣٠,٤	٤٥٧	١
١٧ ـ الإحساس بالخوف من الشرطة.	٢٣٨	٥٢,١	١٧٩	٣٩,٢	٤٠	٨,٨	٤٥٧	١٠

بالإطلاع على الجدول رقم (١١) يمكن ابداء الملاحظات التالية

أولاً يتخذ المواطنون مواقف إيجابية من الشخصية الشرطية في القضايا التالية

١ ـ يعتقد (٨, ١٦٪) فقط من أفراد العينة أن مسؤولية حفظ الأمن هي من مسؤولية الشرطة، وهذا يعني أنهم يدركون أهمية مساعدة المواطنين لرجال الشرطة

٢ ـ يعتقد (٧, ٨٤٪) من أفراد العينة أن هدف الشرطة الأساسي هو خدمة المجتمع وهذا مؤشر على اقتناع المواطنين بأهمية العمل الشرطي

٣ ـ يعتقد (٨, ٥٥٪) من أفراد العينة أن رجال الشرطة قادرون على ردع من يعتدي على المواطن ويعود انخفاض هذه النسبة لوجود حالات بسيطة جداً لم تتمكن الشرطة من إلقاء القبض على الجاني

٤ ـ يعتقد (٤, ٦٥٪) من أفراد العينة من المواطنين أن رجال الشرطة أمناء على مصالح الناس وممتلكاتهم

٥ ـ (٤, ٨١٪) يعتقدون أن الشرطة تقوم بعمل ضروري

٦ ـ (٢, ٤٤٪) يعتقدون أن رجال الشرطة هم موضع ثقة المواطنين.

٧ ـ (٢٣٪) فقط يعتقدون أن الشرطة تقيد حرية المواطنين

٨ ـ (٣, ٣١٪) فقط يعتقدون أن رجال الشرطة أكثر مخالفة لقواعد المرور من غيرهم

٩ ـ (٩, ٢٣٪) فقط يعتقدون أن أفراد الشرطة أكثر أخذاً للرشوة من غيرهم.

هذه الاتجاهات والمواقف الإيجابية لدى المواطنين نحو العمل الشرطي والشخصية الشرطية ينبغي تعزيزها وتدعيمها لدى المواطنين وذلك لإقامة قنوات من الثقة والمودة، هذه القنوات تعتبر أساسية للعمل الشرطي

ثانياً: يتخذ المواطنون مواقف سلبية من الشخصية الشرطية في المواقف التالية

١ ـ (٤ , ٣٧٪) يعتقدون أن الشرطة تقوم بدورها على الوجه الأكمل

٢ ـ (٩ , ٢٨٪) فقط يعتقدون أن الشرطة تطبق شعار (الشرطة في خدمة الشعب) على الوجه الأكمل

٣ ـ (٤ , ٣٠٪) فقط يعتقدون أن أداء الشرطة يتميز بالنزاهة والحياد

٤ ـ (٤ , ٣٢٪) يعتقدون بأنه ينبغي مساعدة رجال الشرطة في واجباتهم كأن يلبسوا الزي الرسمي لهم

٥ ـ (٦ , ٣٩٪) يعتقدون أن شرطة المرور تقوم بدورها على الوجه الأكمل

٦ ـ (٩ , ٤٠٪) فقط يعتقدون أن مخالفات المرور هدفها زيادة الغرامات .

٧ ـ (١ , ٥٢٪) يحسون بأن المواطنين يخافون من الشرطة

جدول رقم (١٢)

تصور أفراد العينة من الشرطة لطبيعة عملهم الشرطي

تصور الشرطي لطبيعة عمله	نعم		لا		لا أعرف		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
١ ـ مسؤولية حفظ الأمن هي مسؤولية الشرطة وحدهم.	٥٠	٢٤,٢	١٥٦	٧٥,٤	١	,٥	٢٠٧	١٠٠
٢ ـ الهدف الأساسي لرجل الشرطة هو خدمة المجتمع.	٢٠١	٩٧,١	٥	٢,٤	١	٠,٥	٢٠٧	١٠٠
٣ ـ تقوم شرطة النجدة بدورها على الوجه الأفضل	١٨٩	٩١,٣	٦	٢,٩	١٢	٥,٨	٢٠٧	١٠٠
٤ ـ الشرطة قادرة على ردع من يعتدي على المواطن.	٢٠٣	٩٨,١	٢	١,	٢	١,	٢٠٧	١٠٠
٥ ـ رجال الأمن أمناء على مصالح الناس وممتلكاتهم.	٢٠٦	٩٩,٥	—	—	١	,٥	٢٠٧	١٠٠
٦ ـ تتعامل الشرطة بشكل عام مع كافة المواطنين بقدر من الاحترام.	٢٠٢	٩٧,٦	٢	١,	٣	١,٤	٢٠٧	١٠٠
٧ ـ تقوم الشرطة بعمل ضروري لا يمكن الاستغناء عنه.	٢٠٥	٩٩	—	—	٢	١,	٢٠٧	١٠٠
٨ ـ تطبيق الشرطة شعار «الشرطة في خدمة الشعب» على الوجه الأكمل	١٩٩	٩٦,١	٢	١,	٦	٢,٩	٢٠٧	١
٩ ـ رجال الشرطة هم موضع ثقة المواطنين.	١٨١	٨٧,٤	١	,٥	٢٥	١٢,١	٢٠٧	١٠٠

تصوره لطبيعة عمله	نعم		لا		لا أعرف		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
١٠ ـ يتميز أداء الشرطة بالنزاهة والحياد.	١٩٤	٩٣,٧	٥	٢,٤	٨	٣,٩	٢٠٧	١
١١ ـ ينبغي على المواطنين مساعدة رجال الشرطة كأن يلبسوا الزي الرسمي لهم لمساعدتهم في تنظيم السير.	٣٤	١٦,٤	١٦٠	٧٧.٣	١٣	٦,٣	٢٠٧	١٠
١٢ ـ تقوم الشرطة بتقييد حرية المواطنين.	٣٢	١٥,٥	١٥٩	٧٦,٨	١٦	٧,٧	٢٠٧	١
١٣ ـ شرطة المرور تقوم بدورها على الوجه الأكمل	١٦٧	٨٠,٧	٢	٩,٧	٢٠	٩,٧	٢٠٧	١
١٤ ـ رجال الشرطة أكثر مخالفة لقواعد المرور من غيرهم.	٢٨	١٣,٥	١٥٥	٧٤,٩	٢٤	١١,٦	٢٠٧	١
١٥ ـ الهدف الأساسي من مخالفات المرور هو زيادة الغرامات أكثر من تنظيم الأمن	٨	٣,٩	١٩٨	٩٥.٧	١	.٥	٢٠٧	١٠
١٦ أفراد الشرطة أكثر أخذاً للرشوة من غيرهم.	٨	٣,٩	١٩٨	٩٥.٧	١	٠,٥	٢٠٧	١
١٧ ـ الاحساس بالخوف من الشرطة.	٥٣	٢٥,٦	١١٩	٥٧.٥	٣٥	١٦,٩	٢٠٧	١٠٠

جدول رقم (١٣)

التصورات المتبادلة لأفراد عينتي البحث (المواطنون والشرطة) لطبيعة العمل الشرطي

الموقـــف	أجابوا بنعم من المواطنين٪	أجابوا بنعم من الشرطة٪
١ ـ مسؤولية حفظ الأمن هي مسؤولية الشرطة وحدهم.	١٦,٨	٢٤,٢
٢ ـ الهدف الأساسي للشرطة خدمة المجتمع.	٨٤,٧	٩٧,١
٣ ـ تقوم شرطة النجدة بدورها على الوجه الأفضل	٣٧,٤	٩١.٣
٤ ـ الشرطة قادرة على ردع من يعتدي على المواطن.	٥٥,٨	٩٨,١
٥ ـ رجال الأمن أمناء على مصالح الناس وممتلكاتهم.	٦٥.٤	٩٩,٥
٦ ـ تتعامل الشرطة مع كافة المواطنين بقدر من الاحترام.	٣٠,٤	٩٧,٦
٧ ـ تقوم الشرطة بعمل ضروري لا يمكن الاستغناء عنه.	٨١,٤	٩٩
٨ ـ تطبق الشرطة شعار «الشرطة في خدمة الشعب» على الوجه الأكمل	٢٨,٩	٩٦,١
٩ ـ رجال الشرطة هم موضع ثقة المواطنين.	٤٤,٢	٨٧,٤
١٠ ـ يتميز أداء الشرطة بالنزاهة والحياد.	٣٠,٤	٩٣,٧
١١ ـ ينبغي على المواطنين مساعدة رجال الشرطة كأن يلبسوا الزي الرسمي لهم لمساعدتهم في تنظيم السير	٣٢,٤	١٦,٤
١٢ ـ تقوم الشرطة بتقييد حرية المواطنين.	٢٣	١٥,٥
١٣ ـ شرطة المرور تقوم بدورها على الوجه الأكمل	٣٩,٦	٨٠,٧
١٤ ـ رجال الشرطة أكثر مخالفة القواعد المرور من غيرهم.	٣١,٣	١٣,٥
١٥ ـ الهدف الأساسي من مخالفات المرور هو زيادة الغرامات أكثر من تنظيم الأمن	٤٠,٩	٣,٩
١٦ أفراد الشرطة أكثر أخذاً للرشوة من غيرهم.	٢٣,٧	٣,٩
١٧ ـ الإحساس بالخوف من الشرطة.	٥٢,١	٢٥,٦
عدد أفراد العينة	٤٥٧	٢٠٧
	٪١٠٠	٪١٠٠

من خلال الاطلاع على الجدول رقم (١٣)، يلاحظ أن هناك تبايناً واضحاً في تصور الطرفين لطبيعة العمل الشرطي، ويظهر هذا التباين واضحاً في

١ ـ تعامل الشرطة مع كافة المواطنين باحترام، حيث أجاب بنعم (٤ , ٣٠٪) من المواطنين مقابل (٦ , ٩٧٪) من الشرطة

٢ ـ تطبيق الشرطة لشعار (الشرطة في خدمة الشعب) على الوجه الأكمل حيث أجاب بنعم (٩ , ٢٨٪) من المواطنين مقابل (١ , ٩٦٪) من أفراد الشرطة

٣ ـ رجال الشرطة موضع ثقة المواطنين حيث أجاب بنعم (٢ , ٤٤٪) من المواطنين مقابل (٤ , ٨٧٪) من أفراد الشرطة

٤ ـ يتميز أداء الشرطة بالنزاهة والحياد. حيث أجاب بنعم (٤ , ٣٠٪) من المواطنين مقابل (٧ , ٩٣٪) من أفراد الشرطة

رابعاً: التعاون مع الشرطة:

يعتبر التعاون بين المواطنين ورجال الشرطة من المجالات الأساسية للحد من الجريمة وقد تضمنت الاستمارة الخاصة بالمواطنين مجموعة من القضايا يمكن أن تعكس درجة هذا التعاون وهذه المحاور هي:

١ ـ اطاعة رجال الشرطة

٢ ـ مساعدة رجال الشرطة في أداء مهام شرطية

٣ ـ مشاركة رجال الشرطة في أعمال النجدة

٤ ـ حضور دورة خاصة بأصدقاء الشرطة

٥ ـ مشاركة شرطة المرور في تنظيم السير

أما القضايا التي شملتها الاستمارة الخاصة برجال الشرطة فتضمنت

القضايا التالية تعاون كل من المدارس والجامعات والصحافة والإذاعة والتلفزيون مع الشرطة، بالإضافة إلى تعاون المواطنين في بعض المهام الشرطية كالإبلاغ عن حوادث السرقة ووعي المواطنين في بعض المسلكيات التي تحد من الجريمة

وحول موقف العيّنة الخاصة بالمواطنين نحو موضوع التعاون مع الشرطة يرى (٦ , ٨٨٪) من أفراد العيّنة أن من واجبهم مساعدة رجال الشرطة، وتنخفض هذه النسبة إلى (٢ , ٨٣٪) للذين يعتقدون أن من واجبهم إطاعة رجال الشرطة وتنخفض النسبة أيضاً إلى (١ , ٦٨٪) لو طلب منهم المشاركة في أعمال النجدة، وتنخفض النسبة إلى (٣ , ٦٤٪) في حالة المشاركة بدورة لأصدقاء الشرطة، وتنخفض أيضاً هذه النسبة إلى (٥٨٪) لو طلب منهم المشاركة مع الشرطة فعلياً لإعلامهم عن المخالفين كما يبدو في الجدول رقم (١٤)

جدول رقم (١٤)

موقف أفواد العينة من المواطنين حول التعاون مع رجل الشرطة

الموقف من التعاون مع الشرطة	نعم		لا		لا أعرف		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
١ ـ من واجبنا إطاعة رجال الشرطة.	٣٨٠	٨٣,٢	٥٨	١٢,٧	١٩	٤,٢	٤٥٧	١٠
٢ ـ من واجبنا مساعدة رجال الشرطة في أداء مهامهم.	٤٠٥	٨٨,٦	٣٧	٨,١	١٥	٣,٣	٤٥٧	١٠
٣ ـ لو طلب منك المشاركة في أعمال النجدة فستقوم بذلك.	١٣١١	٦٨,١	١٠٦	٢٣,٢	٤	٨,٨	٤٥٧	١٠
٤ ـ لو عرض عليك حضور دورة خاصة بأصدقاء الشرطة وكان لديك الوقت لذلك فستلتحق بها.	٢٩٤	٦٤,٣	١٢٧	٢٧,٨	٣٦	٧,٩	٤٥٧	١٠
٥ ـ لو طلب منك المشاركة مع شوطة المرور لإعلامهم عن المخالفين فستقوم بذلك.	٢٦٥	٥٨, ٠	١٤٢	٣١,١	٥٠	١٠٩	٤٥٧	١

يبدو من الجدول رقم (١٤) أن هناك اتجاهاً واضحاً لتعاون المواطنين مع أفراد الشرطة، خاصة إذا طلب منهم المساعدة لكن هذه النسبة تنخفض في حالات المشاركة الفعلية مع الشرطة

أما موقف العينة مع أفراد الشرطة حول تقييمهم لتعاون المواطنين معهم. فالجدول رقم (١٥) يبين ذلك

جدول رقم (١٥)

تقييم أفراد العينة من الشرطة لتعاون المجتمع معهم

مجال التعاون مع الشرطة	نعم		لا		لا أعرف		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
١ ـ تعاون المدارس مع الشرطة.	١٣٧	٦٦,٢	٤٦	٢٢,٢	٢٤	١١,٦	٢٠٧	١٠٠
٢ ـ تعاون الجامعات مع الشرطة.	١١٩	٥٧,٥	٥٩	٢٨,٥	٢٩	١٤	٢٠٧	١٠٠
٣ ـ تعاون الصحافة مع الشرطة.	١٣١	٦٣.٣	٥٦	٢٧,١	٢٠	٩,٧	٢٠٧	١٠
٤ ـ تعاون الإذاعة والتلفزيون مع الشرطة.	١٦٤	٧٩,٢	٢٨	١٣,٥	١٥	٧,٢	٢٠٧	١
٥ ـ تعاون الموطنين لحماية أنفسهم وممتلكاتهم.	١٥٣	٧٣,٩	٣٩	١٨,٨	١٥	٧,٢	٢٠٧	١٠٠
٦ ـ تعاون المواطنين بالإبلاغ عن حوادث الدعس.	١٥٨	٧٦,٣	٣٤	١٦,٤	١٥	٧,٢	٢٠٧	١
٧ ـ تعاون المواطنين في الإبلاغ عن السرقة.	١٤٠	٦٧,٦	٥٠	٢٤,٢	١٧	٨,٢	٢٠٧	١٠٠
٨ ـ تعاون المواطنين مع دوريات الشرطة.	١٤٦	٧٠,٥	٤٤	٢١,٣	١٧	٨,٢	٢٠٧	١

يلاحظ من الجدول رقم (١٥) أن مؤسسة الإذاعة والتلفزيون هي أكثر المؤسسات تعاوناً مع الشرطة، ثم يأتي بعد ذلك تعاون المواطنين مع الشرطة في حوادث الدعس، وأقل المؤسسات تعاوناً مع الشرطة هي الجامعات وهذه قضية هامة ينبغي على الشرطة أن توثق علاقاتها مع طلبة الجامعات والمدارس لأن طلبة المدارس والجامعات هم رجال المستقبل

خامساً: الموقف من السلوك الإنحرافي:

لاشك أن المواقف والقيم التي يتبناها المواطنون نحو بعض أنماط السلوك تلعب دوراً أساسياً في تدعيم أو تغيير هذه الأنماط السلوكية ويلاحظ أن هناك بعض المواقف السلبية تجاه بعض أنماط السلوك الانحرافي، وهناك مواقف مجابهة ومتصدية لأنماط السلوك الانحرافي، وكانت مواقف أفراد العينة من المواطنين من بعض أنماط السلوك الانحرافي كما هي مبينة في الجدول رقم (١٦)

جدول رقم (١٦)

موقف أفراد العينة من السلوك الانحرافي

الموقف من السلوك الانحرافي	نعم		لا		لا أعرف		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
١ ـ إذا شاهدت سيارة دعست مواطناً ولاذ سائقها بالفرار فستقوم بالإبلاغ عنه.	٤١٦	٩١	٢٠	٤,٤	٢١	٤,٦	٤٥٧	١٠٠
٢ ـ إذا عرفت شخصاً يقوم بترويج عملات مزيفة للآخرين فستقوم بالإبلاغ عنه.	٣٧٧	٨٢.٥	٣٦	٧,٩	٤٤	٩,٦	٤٥٧	١٠٠
٣ ـ إذا عرفت أن صديقاً لك يرغب بشراء بضاعة مسروقة بسعر قليل فإنك تنصحه بعدم شرائها.	٤٠٢	٨٨	٣٦	٧,٩	١٩	٤,٢	٤٥٧	١ ٠
٤ ـ إذا عرفت شخصاً يبيع بضاعة مسروقة فستقوم بالإبلاغ عنه.	٣٥٥	٧٧.٧	٥٣	١١,٦	٤٩	١٠,٧	٤٥٧	١٠٠
٥ ـ الإبلاغ عن جرائم السرقة مسؤولية وطنية.	٤٢٠	٩١,٩	١٨	٣,٩	١٩	٤,٢	٤٥٧	١٠٠
٦ ـ الإبلاغ عن جرائم التهريب مسؤولية وطنية.	٣٩٨	٨٧,١	٣٥	٧.٧	٢٤	٥,٣	٤٥٧	١٠٠
٧ ـ التطوع للإدلاء بالشهادة واجب أخلاقي	٤١٣	٩٠,٤	١٦	٣,٥	٢٨	٦,١	٤٥٧	١٠٠

الموقف من السلوك الانحوافي	نعم		لا		لا أعرف		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
٨ ـ إذا شاهدت صورة في وسائل الإعلام لمجرم فار من العدالة فستقوم بالإبلاغ عنه.	٣٧٣	٨١,٦	٣٣	٧,٢	٥١	١١,٢	٤٥٧	١٠٠
٩ ـ من الواجب إخبار الشرطة عن «مجرم قاتل» فار من العدالة.	٤٢٠	٩١,٩	١٩	٤,٢	١٨	٣,٩	٤٥٧	١٠

ويتضمن الجدول رقم (١٦) العديد من القضايا الخاصة بالموقف من السلوك الانحرافي.

١ ـ مواجهة السلوك الانحرافي والتصدي إليه

يعتبر التصدي للمنحرفين والمجرمين من أهم مؤشرات الثقافة الأمنية وللتعرف على استعداد المواطنين للتصدي للسلوك الانحرافي، تم طرح مجموعة من الأسئلة تمثل

الإبلاغ عن سائق سيارة دعست مواطناً ولاذ سائقها بالفرار يلاحظ أن (٩١٪) من أفراد العينة يقومون بالإبلاغ عن ذلك وكان توزيع أفراد العينة حسب المهنة كما هو مبين في الجدول رقم (١٧)

جدول رقم (١٧)

الإبلاغ عن سائق سيارة دعست مواطناً ولاذ سائقها بالفرار

حسب المستوى التعليمي

المهنة	نعم		لا		لا أعرف		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
طالب	١٤٢	٨٩,٣	٩	٥,٧	٨	٥	١٥٩	١٠٠
موظف	١٠٧	٩٢,٢	٤	٣,٤	٥	٤,٣	١١٦	١٠٠
بالقوات المسلحة	١٩	٨٦,٤	٣	١٣,٦	—	—	٢٢	١٠
أعمال زراعية وحرفية	٧	١٠٠	—	—	—	—	٧	١٠٠
أعمال تجارية	٢٧	١٠	—	—	—	—	٢٧	١٠
متقاعد (بالمعاش)	١٥	٨٣,٣	٢	١١,١	١	٥,٦	١٨	١٠٠
بلاعمل	٥٨	٩٢,١	١	١,٦	٤	٦,٣	٦٣	١٠٠
آخرون	٤١	٩١,١	١	٢,٢	٣	٦,٧	٤٥	١٠٠
المجموع	٤١٦	٩١	٢٠	٤,٤	٢١	٤,٦	٤٥٧	١٠٠

يلاحظ من الجدول رقم (١٧) أن غالبية أفراد العينة وبنسبة ٩١٪ تقوم بإبلاغ الشرطة بالمعلومات اللازمة لإيقاف السائق وإن النسبة متقاربة لكافة المهن

٢ ـ الإبلاغ عن شخص يقوم بترويج عملات مزيفة

يلاحظ أن غالبية أفراد العينة تقوم بإبلاغ الشرطة وبنسبة (٥ , ٨٢٪) لكن تظهر نسبة الطلبة (١ , ٧٦٪) منخفضة نسبياً إذا ما قورنت بنسبة المشتغلين بالقوات المسلحة . وهذا يدعو إلى تكثيف الجهود نحو الطلاب لتبصيرهم بمخاطر الجريمة

جدول رقم (١٨)

الإبلاغ عن شخص يقوم بترويج عملات مزيفة حسب المهنة

المهنة	نعم		لا		لا أعرف		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
طالب	١٢١	٧٦,١	١٦	١٠,١	٢٢	١٣,٨	١٥٩	١٠
موظف	١٠	٨٦,٢	١١	٩,٥	٥	٤,٣	١١٦	١٠
بالقوات المسلحة	٢٠	٩٠,٩	١	٤,٥	١	٤,٥	٢٢	١٠
أعمال زراعية وحرفية	٧	١	—	—	—	—	٧	١٠٠
أعمال تجارية	٢٢	٨١,٥	٢	٧,٤	٣	١١,١	٢٧	١٠٠
متقاعد (بالمعاش)	١٦	٨٨,٩	٢	١١,١	—	—	١٨	١
بلاعمل	٥٥	٨٧,٣	٤	٦,٣	٤	٦,٣	٦٣	١٠٠
آخرون	٣٦	٨٠	—	—	٩	٢٠	٤٥	١
المجموع	٣٧٧	٨٢,٥	٣٦	٧.٦	٤٤	٩,٦	٤٥٧	١٠٠

٣ ـ تقديم النصيحة لصديق يرغب بشراء بضاعة مسروقة

يبدو من الجدول أن غالبية أفراد العينة تقوم بتقديم النصيحة لصديق يرغب بشراء بضاعة مسروقة بنسبة (٨٨٪) لكن تظهر نسبة التجار (٨١,٥٪) منخفضة نسبياً إذا ما قورنت بنسبة الموظفين والتي بلغت (٩٢,٢٪) ويعود الانخفاض في نسبة التجار بتقديم النصيحة لأصدقاء يرغبون بشراء بضاعة مسروقة لوجود بعض التجار من ذوي النفوس المريضة والجدول رقم (١٩) يبين ذلك

جدول رقم (١٩)

تقديم النصيحة لصديق يرغب بشراء بضاعة مسروقة حسب المهنة

المهنة	نعم		لا		لا أعرف		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
طالب	١٣٦	٨٥,٥	١٦	١٠,١	٧	٤,٤	١٥٩	١٠
موظف	١٠٧	٩٢,٢	٥	٤,٣	٤	٣,٤	١١٦	١٠
بالقوات المسلحة	١٩	٨٦,٤	٢	٩,١	١	٤,٥	٢٢	١٠
أعمال زراعية وحرفية	١	٨٥.٧	١	١٤,٣	—	—	٧	١٠٠
أعمال تجارية	٢٢	٨٥.٧	٤	١٤,٨	١	٣,٧	٢٧	١٠
متقاعد (بالمعاش)	١٧	٩٤,٤	—	—	١	٥.٦	١٨	١٠٠
بلاعمل	٥٥	٨٧.٣	٦	٩,٥	٢	٣,٢	٦٣	١٠
آخرون	٤	٨٨,٩	٢	٤,٤	٣	٦,٧	٤٥	١٠
المجموع	٤٠٢	٨٨	٣٦	٧,٩	١٩	٤,٢	٤٥٧	١٠٠

٤ ـ الإبلاغ عن شخص يقوم ببيع بضاعة مسروقة

يلاحظ أن غالبية أفراد العينة تقوم بإبلاغ الشرطة عن شخص يقوم ببيع بضاعة مسروقة وبنسبة (٧ , ٧٧٪) لكن تظهر نسبة التجار (١ , ٧٤٪) منخفضة أيضاً وهذا يعود لوجود بعض التجار من مرضى النفوس الذين لا يهمهم سوى الربح والجدول رقم (٢٠) يبين ذلك

جدول رقم (٢٠)

الإبلاغ عن شخص يقوم ببيع بضاعة مسروقة حسب المهنة

المهنة	نعم		لا		لا أعرف		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
طالب	١١٩	٧٤,٨	٢٠	١٢,٦	٢٠	١٢,٦	١٥٩	١
موظف	٨٩	٧٦,٧	١٩	١٦,٤	٨	٦,٩	١١٦	١٠٠
بالقوات المسلحة	١٧	٧٧,٢	٣	١٣,٦	٢	٩,١	٢٢	١٠٠
أعمال زراعية وحرفية	٧	١٠٠	—	—	—	—	٧	١٠٠
أعمال تجارية	٢٠	٧٤,١	٣	١١,١	٤	١٤,٨	٢٧	١٠٠
متقاعد (بالمعاش)	١٥	٨٣,٣	—	—	٣	١٦,٧	١٨	١٠٠
بلاعمل	٥٣	٨٤,١	٧	١١,١	٣	٤,٨	٦٣	١٠٠
آخرون	٣٥	٧٧,٨	١	٢,٢	٩	٢٠,	٤٥	١٠٠
المجموع	٣٥٥	٧٧,٧	٥٣	١١,٦	٤٩	١٠,٧	٤٥٧	١٠٠

٥ ـ الإبلاغ عن جرائم السرقة

يلاحظ أن غالبية أفراد العينة تعتبر الإبلاغ عن جرائم السرقة مسؤولية وطنية وبنسبة (٩١,٩٪) ولكن تظهر نسبة التجار أيضاً منخفضة وبنسبة (٨٥,٢٪) والجدول رقم (٢١) يبين ذلك

جدول رقم (٢١)

الإبلاغ عن جرائم السرقة مسؤولية وطنية

المهنة	نعم		لا		لا أعرف		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
طالب	١٤٦	٩١,٨	٨	٥	٥	٣,١	١٥٩	١٠٠
موظف	١٠٤	٨٩,٧	٦	٥,٢	٢	٥,٢	١١٦	١٠٠
بالقوات المسلحة	٢١	٩٥,٥	–	–	٦	٤,٥	٢٢	١٠٠
أعمال زراعية وحرفية	٧	١	–	–	–	–	٧	١
أعمال تجارية	٢٣	٨٥,٢	٢	٧,٤	٢	٧,٤	٢٧	١٠٠
متقاعد (بالمعاش)	١٥	٨٣,٣	–	–	١	٥,٦	١٨	١٠
بلاعمل	١٧	٩٤,٤	١	١,١	٣	٤,٨	٦٣	١٠٠
آخرون	٤٣	٩٥,٦	١	٢,٢	–	٢,٢	٤٥	١٠٠
المجموع	٤٢٠	٩١,٩	١٨	٣,٩	١٩	٤,٢	٤٥٧	١٠٠

٦ ـ الإبلاغ عن جرائم التهريب مسؤولية وطنية

غالبية أفراد العينة وبنسبة (١ , ٨٧٪) ترى أن الإبلاغ عن جرائم التهريب مسؤولية وطنية ولكن تظهر نسبة كل من الطلاب (٤ , ٨٢٪)، والتجار (٢ , ٨٥٪) منخفضة قليلاً، ويعود هذا لوجود فئة قليلة من الطلاب لا تدرك خطورة عمليات التهريب على الاقتصاد الوطني، واعتقادها بأن التهريب عمل مشروع والجدول رقم (٢٢) يبين ذلك

جدول رقم (٢٢)

الإبلاغ عن جرائم التهريب حسب المهنة

المهنة	نعم		لا		لا أعرف		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
طالب	١٣١	٨٢,٤	١٨	١١,٣	١٠	٦,٣	١٥٩	١٠٠
موظف	١٠٢	٨٧,٩	٧	٦	٧	٦	١١٦	١٠٠
بالقوات المسلحة	٢١	٩٥,٥	١	٤,٥	—	—	٢٢	١٠٠
أعمال زراعية وحرفية	٧	١٠٠	—	—	—	—	٧	١٠٠
أعمال تجارية	٢٣	٨٥.٢	٢	٧,٤	٢	٧,٤	٢٧	١٠٠
متقاعد (بالمعاش)	١٧	٩٤,٤	—	-	١	٥.٦	١٨	١٠٠
بلاعمل	٥٥	٨٧,٢	٥	٧,٩	٣	٤,٨	٦٣	١٠٠
آخرون	٤٢	٩٣.٣	٢	٤,٤	١	٢,٢	٤٥	١٠٠
المجموع	٣٩٨	٨٧,١	٣٥	٧,٧	٢٤	٥,٣	٤٥٧	١٠٠

٧ ـ التطوع للإدلاء بالشهادة

تظهر النتائج استعداد أفراد العينة للإدلاء بالشهادة وبنسبة (٤ , ٩٠٪) لكنها منخفضة نسبياً لدى العاملين بالقوات المسلحة وهذا لا يعود إلى عدم مبالاة العسكريين وإنما إلى ظروف عملهم التي تحدس تحركهم . لكن نلاحظ أن النسبة مرتفعة نسبياً (٢ , ٩٥٪) عند غير العاملين وهذا يعود إلى عدم اشتغالهم ووجود وقت الفراغ الكافي لديهم والجدول رقم (٢٣) يبين ذلك

جدول رقم (٢٣)

التطوع للإدلاء بالشهادة حسب المهنة

المهنة	نعم		لا		لا أعرف		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
طالب	١٤٦	٩١,٨	٥	٣,١	٨	٥	١٥٩	١٠٠
موظف	١٠١	٨٧.١	٤	٣,٤	١١	٥	١١٦	١٠
بالقوات المسلحة	١٩	٨٦,٤	٢	٩,١	١	٤,٥	٢٢	١٠٠
أعمال زراعية وحرفية	٧	١٠٠	—	—	—	—	٧	١٠
أعمال تجارية	٢٤	٨٨,٩	١	٣,٧	٢	٧,٤	٢٧	١٠٠
متقاعد (بالمعاش)	١٦	٨٨,٩	١	٥,٦	١	٥.٦	١٨	١٠٠
بلاعمل	٦٠	٩٥,٢	٢	٣,٢	١	١,٦	٦٣	١٠
آخرون	٤	٨٨,٩	١	٢,٢	٤	٨,٩	٤٥	١٠
المجموع	٤١٣	٩٠,٤	١٦	٣,٥	٢٨	٦,١	٤٥٧	١٠٠

٨ ـ الإبلاغ عن مجرم فار

يلاحظ أن النسبة مرتفعة، وبنسبة (٦ , ٨١٪) لكنها إذا ما قورنت بالنسب السابقة الخاصة بالتطوع للإدلاء بالشهادة والإبلاغ عن جرائم التهريب والسرقة فإنها تعتبر منخفضة وربما يعود ذلك إلى أن هذا المجرم قد يكون من الأقارب أو الجيران. حيث يتردد أقاربهم وجيرانهم بالإبلاغ عنهم. والجدول رقم (٢٤) يبين ذلك

جدول رقم (٢٤)

الإبلاغ عن مجرم فار شوهدت صورته بوسائل الإعلام حسب المهنة

المهنة	نعم		لا		لا أعرف		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
طالب	١١٩	٧٣,٨	١٨	١١,٣	٢٢	١٣,٨	١٥٩	١٠٠
موظف	٩٩	٨٥,٣	٦	٥.٢	١١	٩,٥	١١٦	١٠٠
بالقوات المسلحة	١٨	٨١,٨	٢	٩,١	٢	٩,١	٢٢	١٠٠
أعمال زراعية وحرفية	٧	١٠٠	—	—	—	—	٧	١٠٠
أعمال تجارية	٢٢	٨١,٥	١	٣,٧	٤	١٤,٨	٢٧	١٠٠
متقاعد (بالمعاش)	١٨	١٠٠	—	—	—	—	١٨	١٠٠
بلاعمل	٥٥	٨٧,٣	٤	٦,٣	٤	٦,٣	٦٣	١٠٠
آخرون	٣٥	٧٧,٨	٢	٤,٤	٨	١٧,٨	٤٥	١٠٠
المجموع	٣٧٣	٨١,٦	٣٣	٧,٢	٥١	١١,٢	٤٥٧	١٠٠

٩ ـ الإبلاغ عن مجرم قاتل

لاشك أن غالبية أفراد العينة يقومون بالإبلاغ عن مجرم قاتل لما لهذه الجريمة من خطورة، قال الله تعالى ﴿ولا تقتُلوا النفس التي حرّم اللهُ إلا بالحقّ﴾[1]. وقد تبين أن (٩١,٩٪) يقومون بالإبلاغ عن مجرم قاتل فار من العدالة، وأن (٤,٢٪) لا يقومون بالإبلاغ ربما لاعتقادهم أن هذا المجرم قريب أو جار أو من معارفهم والجدول رقم (٢٥) يبين ذلك.

(١) سورة الاسراء، آية ٣٣

جدول رقم (٢٥)

الإبلاغ عن مجرم قاتل فار من وجه العدالة حسب المهنة

المهنة	نعم		لا		لا أعرف		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
طالب	١٤٧	٩٢,٥	٩	٥,٧	٣	١,٩	١٥٩	١٠٠
موظف	١٠٦	٩١,٤	٦	٥.٢	٤	٣,٤	١١٦	١٠٠
بالقوات المسلحة	٢٠	٩ ,٩	—	—	٢	٩,١	٢٢	١٠٠
أعمال زراعية وحرفية	٧	—	—	—	—	—	٧	١٠٠
أعمال تجارية	٢٦	٩٦,٢	١	٣,٧	—	—	٢٧	١٠٠
متقاعد (بالمعاش)	١٨	١٠	—	—	—	—	١٨	١٠
بلاعمل	٥٦	٨٨,٩	٣	٤,٨	٤	١,٣	٦٣	١٠
آخرون	٤٠	٨٨,٩	—	—	٥	١١,١	٤٥	١٠
المجموع	٤٢٠	٩١,٩	١٩	٤,٢	١٨	٣,٩	٤٥٧	١٠٠

سادساً: المجتمع والإجراءات الوقائية والعلاجية:

للتعرف على موقف العينة من بعض الخطوات الوقائية والعلاجية فقد اقترحت مجموعة من الأسئلة في الاستبانة الخاصة بالمواطنين يمكن أن تعبر عن ذلك وهي

أ ـ الخطوات الوقائية وتتمثل في

ـ تدريس مادة الثقافة الأمنية لطلبة المدارس والجامعات

ـ ضرورة اختيار أفراد الشرطة بطرق موضوعية وصحيحة.

ب ـ الخطوات العلاجية ويمثلها السؤال الخاص بـ

ـ هل من الممكن إصلاح المجرمين في السجن وبعد خروجهم؟

والجدول رقم (٢٦) يبين إجابات أفراد العينة

جدول رقم (٢٦)

موقف أفراد العينة من الخطوات الوقائية

	نعم		لا		لا أعرف		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
١ ـ تدريس مادة الثقافة الأمنية لطلبة المدارس والجامعات ضرورية.	٣٥٠	٧٦,٦	٦٨	١٤,٩	٣٩	٨,٥	٤٥٧	١٠٠
٢ ـ من الممكن إصلاح المجرمين في السجن وبعد خروجهم.	٢٢٤	٤٩,٠	١٤٥	٣١,٧	٨٨	١٩,٣	٤٥٧	١٠
٣ ـ يتم اختيار أفراد بطرق موضوعية وصحيحة.	١٠٢	٢٢,٣	٢٣٦	٥١,٦	١٩٩	٢٦,٥	٤٥٧	١٠

١ ـ تدريس مادة الثقافة الأمنية

هناك رغبة واضحة لدى أفراد العينة لتدريس مادة خاصة بالثقافة الأمنية، وقد بلغت النسبة للذين يعتبرون تدريس هذه المادة ضروري (٧٦,٦٪) فهذه المادة تزود الطالب بالمعلومات التي تهمه في حياته وتشكل له جانباً وقائياً وقد قيل (الجهل بالقانون لا يحمي المغفلين) وقد قامت جامعة اليرموك بطرح هذه المادة كمتطلب جامعة لطلبتها تحت عنوان (القانون في حياتنا) كذلك يشترط على طلبة المعاهد المتوسطة دراسة مادة بعنوان (القانون والمجتمع) والجدول رقم (٢٧) يبين ذلك

جدول رقم (٢٧)

موقف أفراد العينة من المواطنين من تدريس مادة الثقافة الأمنيةفي المدارس والجامعات حسب المستوى التعليمي لأفراد العينة

المستوى التعليمي	نعم		لا		لا أعرف		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
أمي	–	–	٢	٠,٤	١	,٢	٣	٠,٧
ابتدائي (ملم)	١٢	١٠	–	–	–	–	١٢	٢,٦
إعدادي	٢٨	٨٤,٨	٣	٩,١	٢	٦,١	٣٣	٧,٢
ثانوي	٨٤	٧٧,٨	١٥	١٣,٩	٩	٨,٣	١٠٨	٢٣,٦
طالب جامعي	٩٤	٦٨,١	٢٨	٢٠,٤	١٥	١٠,٩	١٣٧	٣٠
دبلوم متوسط	٦٠	٨٧	٤	٥,٨	٥	٧,٢	٦٩	١٥,١
بكالوريوس	٥٤	٧٦,١	١٢	١٦,٩	٥	٧,٠	٧١	١٥,٥
دبلوم عال	٣	٤٢,٩	٣	٤٢,٩	١	١٤,٣	٧	١,٥
ماجستير ودكتوراه	١٥	٨٨,٢	١	٥.٩	١	٥,٩	١٧	٣,٧
المجموع	٣٥٠	٧٦,٦	٦٨	١٤,٩	٣٩	٨,٥	٤٥٧	١٠٠

٢ ـ اختيار أفراد الشرطة للعمل بجهاز الشرطة

لاشك أن أفراد الشرطة هم الجانب الأهم في عملية حفظ الأمن والطمأنينة فهم العنصر المدرب والمتخصص ولاشك أنه لطريقة اختيارهم دور كبير في ادائهم لعملهم فهناك مجموعة من الشروط ينبغي توافرها برجال الشرطة لكن إذا ما تم اختيار أفراد الشرطة بطرق متحيزة فإن ذلك له نتائج سلبية على مدى أدائهم لعملهم

ويشير الجدول رقم (٢٨) إلى أن غالبية أفراد الشرطة وبنسبة (٦ , ٥١٪) يعتقدون أنه لا يتم اختيار الشرطة بطرق موضوعية، وأن هناك (٣ , ٢٢٪) فقط من العينة يعتقدون أنه يتم اختيار الشرطة بطرق صحيحة، وهذا مؤشر على أحد العوامل التي تؤدي إلى تكوين صورة سلبية لدى المواطنين نحو الشرطة

جدول رقم (٢٨)

موقف أفراد العينة من اختيار أفراد الشرطة بطرق موضوعية وصحيحة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	نعم		لا		لا أعرف		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
أمي	١	٣٣,٣	٢	٦٦,٧	—	—	٣	٠.٧
ابتدائي (ملم)	٥	٤١,٧	٢	١٦,٧	٥	١٤,٧	١٢	٢,٦
إعدادي	١١	٣٣.٣	١٧	٥١,٥	٥	١٥.٢	٣٣	٧,٢
ثانوي	٣٠	٢٧,٨	٥٢	٤٨,١	٢٦	٢٤,١	١٠٨	٢٣,١
طالب جامعي	٢٩	٢١,٢	٧١	٥١,٨	٣٧	٢٧	١٣٧	٣٠
دبلوم متوسط	١١	١٥.٩	٣٦	٥٢,٢	٢٢	٣١,٩	٦٩	١٥.١
بكالوريوس	١٢	١٦,٩	٤١	٥٧,٧	١٨	٢٥,٤	٧١	١٥,٥
دبلوم عال	—	—	٥	٧١,٤	٢	٢٨,٦	٧	١,٥
ماجستير ودكتوراه	٣	١٧,٦	١٠	٥٨,٨	٤	٢٣,٥	١٧	٣,٧
المجموع	١٠٢	٢٢,٣	٢٣٦	٥١,٦	١١٩	٢٦	٤٥٧	١٠٠

٣ ـ اصلاح وتأهيل المسجونين في السجن وخارجه

توزعت إجابات أفراد العينة بين من يرى إمكانية إصلاح المجرمين في السجن وبعد الإفراج عنهم، حيث يرى (٤٩٪) منهم إمكانية الإصلاح، و(٣١,٧٪) يرون خلاف ذلك، وربما يعود ذلك لخبرتهم السابقة ببعض الحالات الانحرافية الأمر الذي يتطلب تعزيز الاتجاهات الإيجابية في إمكانية إصلاح وتأهيل المجرمين.

جدول رقم (٢٩)

آراء العينة في إمكانية إصلاح المجرمين في السجن وبعد الإفراج عنهم حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	نعم		لا		لا أعرف		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
أمي	١	٣٣,٣	٢	٦٦,٧	—	—	٣	٠,٧
ابتدائي (ملم)	٥	٤١,٧	١	٨,٣	٦	٥٠	١٢	٢,٦
إعدادي	١٩	٥٧,٦	١٤	٤٢,٤	—	—	٣٣	٧,٢
ثانوي	٥٥	٥٠,٩	٣٣	٣٠,٦	٢٠	١٨,٥	١٠٨	٢٣,٦
طالب جامعي	٧٣	٥٣,٣	٤٠	٢٩,٢	٢٤	١٧,٥	١٣٧	٣٠
دبلوم متوسط	٢٩	٤٢	٢٢	٣١,٩	١٨	٢٦,١	٦٩	١٥,١
بكالوريوس	٣١	٤٣,٧	٢٤	٣٣,٨	١٦	٢٢,٥	٧١	١٥,٥
دبلوم عال	٢	٢٨,٦	٤	٥٧,١	١	١٤,٣	٧	١,٥
ماجستير ودكتوراه	٩	٥٢,٩	٥	٢٩,٤	٣	١٧,٦	١٧	٣,٧
المجموع	٢٢٤	٤٩	١٤٥	٣١,٧	٨٨	١٩,٣	٤٥٧	١٠٠

الخاتمـــــة :

تبين من العرض السابق أن هدف الشرطة هو خدمة المجتمع وأمنه وطمأنينته وتبين أن أداء الشرطة لعملها لا يكتسب نجاعته إلا من خلال تعزيز النظام الشرطي وتكامله مع النظم الاجتماعية الأخرى كالنظام التربوي، والنظام الإعلامي، والنظام المدرسي، وتبين كذلك أن هناك صوراً متباينة لطبيعة العمل الشرطي من قبل كل من المواطنين والشرطة، وذلك على الرغم من الوظائف الاجتماعية الكبيرة التي تقوم بها الشرطة، ومواقف المواطنين السلبية من السلوك الانحرافي فقد تبين من الدراسة أن كلا من المواطنين والشرطة يسعون إلى تحقيق أهداف واحدة ومشتركة، لكن هناك بعض الاختلافات في الأساليب، وهذا ما يدعو إلى اقتراح بعض التوصيات الخاصة بكل من المواطنين والشرطة، والتي من شأنها تدعيم التواصل بينها

أولا: التوصيات الخاصة بالمواطنين

١ ـ تعزيز دور الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية، وفي غرس القيم الإسلامية والمعايير الاجتماعية السليمة، فهناك علاقة بين انحراف الأحداث والتفكك الأسري وهذا يتطلب العمل على تدعيم قيم الروابط الأسرية والإسراع في معالجة مشكلات الأسرة، وذلك بالاستفادة من الدراسات التنبؤية في اكتشاف الأطفال المتوقع انحرافهم لرعايتهم في وقت مبكر

٢ ـ في مجال الإعلام، تنفيذ برامج تلفزيونية وإذاعية يقوم بكتابتها متخصصون تهدف إلى تعميق كراهية الشباب للجريمة وحفزه على

مقاومتها، عن طريق التطوع للإدلاء بالشهادة، والتصدي للمجرمين كذلك التأكيد على أهمية البرامج التي تهدف إلى تقوية الوعي الخلقي العام، وتشجع على مراعاة القوانين واحترامها

٣ـ في مجال المدارس والجامعات، تدريس مواد دراسية ذات علاقة بالثقافة الأمنية أو ما يشابهها ضمن المواد الدراسية لطلبة المدارس والمعاهد والجامعات. ويمكن اقتراح مواد مثل القانون في حياتنا، القانون والمجتمع، الشرطة والمجتمع ومن شأن مثل هذه المواد الدراسية أن تعمل على تدعيم الثقافة القانونية للمواطن خاصة الجانب الذي يتصل بالقانون الجنائي.

٤ـ في مجال الهيئات الاجتماعية، العمل على تشجيع قيام جمعيات الوقاية من الجريمة، ودعوتها لإقامة سلسلة من المحاضرات والندوات والأفلام حول التثقيف الأمني. وبهذا المجال يمكن تعزيز قيام جمعيات أصدقاء الشرطة، وجمعيات رعاية الأحداث، وجمعيات رعاية المفرج عنهم، والتي من شأنها أن تؤدي إلى توطيد العلاقات بين الجمهور والشرطة وتعاونهم لمقاومة الجريمة كذلك يمكن تنظيم برامج مشتركة بين الحكومة والجمعيات الأهلية للحد من النمط الإجرامي والعمل على رعاية الشباب وتهيئة السبل البناءة لشغل أوقات الفراغ لديهم.

٥ـ التأكيد على الجانب الإصلاحي للجريمة، وضرورة العمل على دمج المُفرج عنهم من السجون في الحياة العادية

٦ـ الإفادة من الدراسات التنبؤية في اكتشاف الأطفال المتوقع انحرافهم لرعايتهم في وقت مبكر

٧ـ ضرورة الرجوع إلى مراكز الشرطة ـ والقضاء فيما بعد ـ لطلب الحق من

الآخرين بدلاً من الأنماط السلوكية التقليدية المتمثلة باستعمال القوة لرد الاعتبار والأخذ بالثأر

ثانياً: التوصيات الخاصة بالشرطة :

١ ـ تدعيم العلاقة بين النظام الأمني والنظم الاجتماعية الأخرى، وذلك من خلال زيادة درجة التفاعل بين الشرطة والمؤسسات الاجتماعية الأخرى.

٢ ـ التوسع في وظيفة رجل الشرطة لتشمل قيامهم بالأنشطة الوقائية ذات الطابع الاجتماعي والروح الودية وخاصة فيما يتعلق بالصغار

٣ ـ إمكانية إنشاء قوة أمنية تحتوي على ضباط مهنيين مدربين على أعمال البحث الجنائي، وكشف الجريمة، بينما تعتمد في الإطار العام على أصدقاء للشرطة، حيث يطالب المواطنون بصورة عامة بقضاء عدة أسابيع كل عام في خدمة تلك القوة، الأمر الذي يعزز فكرة إشعار المواطن بأنه جزء من نظام إقرار العدالة في وطنه، وهي بهذا تعمل على إشراك المواطنين في نشاطاتها.

٤ ـ الاستفادة بأقصى حد ممكن من وسائل الإعلام المختلفة من أجل :

أ ـ تبصير المواطنين بالحيل التي يلجأ إليها المجرمون لاصطياد ضحاياهم، مثل ترويج العملات المزيفة، والمجوهرات التقليدية

ب ـ إشراك المواطنين في أنشطتها عن طريق نشر صور المطلوب القبض عليهم.

ج ـ تعريف المواطنين بالجديد من القوانين الجنائية وشرحها والرد على استفساراتهم

د ـ الاشتراك في المناقشات العامة والندوات والمناظرات مع الجماعات المحلية.

٥ ـ تنظيم ما يمكن تسميته بأسابيع أو أيام الشرطة المجتمعية أو الشرطة والمجتمع، مثل أسبوع الوقاية من المخدرات، يوم المرور والوقاية من حوادث الطرق، أسبوع رعاية الأحداث، بحيث يشترك في هذه الأسابيع والأيام الخاصة مختلف المؤسسات والأجهزة الاجتماعية كالمدارس والجامعات

٦ ـ التأكيد على دور خطيب الجامع في تعميق كراهية المواطنين للجريمة، وحثهم على مقاومتهم لها وضرورة تناوله موضوعات ذات علاقة بالحد من الانحراف والجريمة

٧ ـ معاملة كافة المواطنين باحترام وإنجاز معاملتهم بعدالة دون تمييز لأية اعتبارات شخصية أو قرابية

٨ ـ اختيار الأفراد لتجنيدهم بجهاز الشرطة بطرق موضوعية بعيدة عن أية اعتبارات أخرى

المراجـــع

١ ـ أبوشامة، عباس **المعايير النموذجية المطلوبة لرجل الأمن** الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٩٩٢م

٢ ـ برهوم، محمد عيسى «الدور الاجتماعي للشرطة من وجهة نظر علم الاجتماع»، **المجلة الجنائية القومية**، مجلد ١٧، العدد ٣، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، نوفمبر ١٩٧٤م

٣ ـ بولعسري، محمد دور العمل الاجتماعي في الوقاية من الجريمة في **الثقافة الأمنيـة**، سلسلة محاضرات، الموسم الثقافي السابع، الرياض المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٩٩١م

٤ ـ حتاته، محمد نيازي «الدور الاجتماعي والإنساني للشرطة في مفهومها الحديث»، **المجلة العربية للدفاع الاجتماعي** عدد ١٤ الرباط المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة، ١٩٨٢م

٥ ـ عبدالله، عماد حسين **إدارة الأمن في المدن الكبرى** الرياض المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ١٩٩١م.

٦ ـ علي، بدرالدين تعاون الجمهور في مكافحة الجريمة في **الثقافة الأمنية** سلسلة محاضرات، الموسم الثقافي الثالث، الرياض المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ١٩٩١م

٧ ـ العمرات، أحمد صالح **الشرطة والمواطن. مفهوم الوظيفة الشرطية ودور المواطن فيها** ١٩٩٠م

٨ ـ مديرية الأمن العام **الأمن العام الأردني في ٦٠ عاماً. ١٩٢٠ ـ ١٩٨٠م**

٩ ـ مراد، فاروق عبدالرحمن **الثقافة الأمنية** سلسلة محاضرات الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٩٩١م.

١٠ ـ المغربي، سعد؛ والسيد، الليثي **الفئات الخاصة وأساليب رعايتها المجرمون** القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦٧م.

١١ ـ مليجي، حمد عصام الدين. مفهوم الشرطة في خدمة المجتمع وأساليب تطبيقه، في **نحو استراتيجية عربية للتدريب في الميادين الأمنية** الرياض المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٩٨٨م.

١٢ ـ منصور، تحسين. «العلاقات العامة والصورة الذهنية لجهاز الشرطة في شمال الأردن» **مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، مجلد ٢٤ (ملحق)، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٧م

١٣ ـ المومني، عطاف ذياب «الدور الاجتماعي للشرطة وأثره في الوقاية من الجريمة والانحراف في الأردن»، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٦م.

١٤ ـ النصراوي، مصطفى. **قياس الوعي الأمني لدى الجمهور العربي** الرياض. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٩٩٢م.

الاخراج الفني والطباعة - مطابع أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض - هاتف: ٢٤٦٠٠٤٥

ردمك: ٦ - ٥٩ - ٧٢٥ - ٩٩٦٠